QCPA
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

AWQIA
أوقـــية

تصدر عن جمعية المحاسبين القانونين القطرية
مجلة متخصصة في عالم المال والأعمال

Issue No. 07 | January 2023

«المحاسبين القانونيين القطرية» عضوًا في الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC

وزارة التعليم توافق على مقترح جمعية المحاسبين القانونيين بإدراج مادة الثقافة المالية لطلاب الثانوية

محكمة الاستثمار توقع مذكرتي تفاهم مع جمعيتي المحاسبين والمهندسين

2022.. عام حافل بإنجازات جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

قطر والسعودية يعززان التعاون لتطوير مهنة المحاسبة

جمعية المحاسبين القانونيين تنظم المؤتمر الدولي لوكالات التصنيف

د.هاشم السيد: مؤشرات قوية لنمو الاقتصاد الوطني خلال 2023

جمعية المحاسبين القانونيين تنظم المؤتمر الدولي لوكالات التصنيف
4

محكمة الاستثمار توقع مذكرتي تفاهم مع جمعيتي المحاسبين والمهندسين
6

2022..عام حافل بإنجازات جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
8

انتخاب ديوان المحاسبة لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة "انتوساي"
19

"قطر للعلوم المصرفية الثانوية للبنات" تنظم ورشة حول مهارات التسويق في الشركات الناشئة
24

جهود كبيرة للنهوض بمهنة المحاسبة في السعودية
22

تكريم خليجي لجمعية المحاسبين القطرية
5

120 دولة تشارك في اجتماع الاتحاد الدولي للمحاسبين
20

وزارة التجارة : قطر ترسخ مكانتها الاقتصادية وتواصل مسيرة التنمية
27

4.5 % نمو الاقتصاد الوطني المتوقع خلال 2023
34

228 مليار ريال إيرادات موازنة 2023
38

17 مليار دولار مكاسب الاقتصاد الدائري في قطر بحلول 2030
44

2022.. عام تاريخي حافل بالإنجازات

مؤشرات قوية لنمو الاقتصاد القطري خلال 2023

تمكنت قطر من تحقيق إنجازات تكتب بماء الذهب بفضل رؤية وتوجيهات حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى (حفظه الله)، وكان العام الماضي تتويجاً لهذه المسيرة الحافلة بالنجاحات حيث شهدت الدولة طفرة تنموية شاملة في مختلف القطاعات.

وربما العنوان الأبرز لإنجازات دولتنا الحبيبة في 2022 يتمثل في استضافة البطولة الأفضل في تاريخ بطولات كأس العالم والتي كتبت تاريخ مجيد لدولة قطر، وقد حقق بلغت العوائد الاقتصادية للمونديال 17 مليار دولار، كما شاهد البطولة نحو 5 مليارات شخص حول العالم ما يمثل أضخم حملة ترويجية وتسويقية لتعريف العالم بمعالمنا التاريخية وتراثنا العريق والتطور في كافة المجالات.

وشملت مشروعات المونديال مختلف مجالات التنمية ولم تقتصر على المنشآت الرياضية، حيث شهدت قطر تغيرات جذرية في كافة القطاعات، ومنها، المواصلات، والطيران المدني، والبنية التحتية، وشبكة الطرق، والنقل العام، والاتصالات، والترفيه، والسياحة، ومنشآت الضيافة، وغيرها الكثير.

ورغم إنجاز معظم مشروعات البنية التحتية قبل المونديال إلا أن مخصصات المشروعات في موازنة الدولة للعام المالي 2023 تعكس عزم حكومتنا الرشيدة على مواصلة التنمية وضخ الاستثمارات لتنفيذ مشروعات حيوية، وتبلغ التقديرات الإجمالية للإيرادات في الموازنة 228 مليار ريال، ما يمثل زيادة بنسبة 16.3 %، مقارنة مع تقديرات موازنة عام 2022، فيما تبلغ تقديرات المصروفات 199 مليار ريال، ومن المتوقع تحقيق فائض في الموازنة الجديدة بقيمة 29 مليار ريال.

وتؤكد التقاريرُ أنَّ تحسن التصنيف الائتماني لدولة قطر يعكس متانةَ وقوة الاقتصاد القطري والاستقرار المالي الذي تشهدُه دولة قطر، ما يزيد من جاذبية الدوحة للاستثمارات الأجنبية، وبحسب إحصائيات صادرة عن صندوق النقد الدولي فإنه يتوقعُ نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 % خلال العام المُقبل، ما يجعله يتصدرُ أسرع الاقتصادات نموًا في المنطقة.

ولم تكن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بمنأى عن مسيرة الدولة الحافلة بالنجاحات وقد استطاعت أن تنظم 153 برنامج تدريبي والتي نفذتها الجمعية لنحو 44 جهة وبلغ عدد المستفيدين من هذه البرامج 3552 شخص، كما نظمت الجمعية 29 فعالية ما بين مؤتمرات وندوات والتي شهدت حضور 7427 شخص، ووصل عدد المستفيدين من برامج وأنشطة وفعاليات الجمعية إلى 10979 شخص، وتأتي جهود جمعية المحاسبين في أطار رؤيتها الداعمة لاقتصادنا الوطني ورؤية قطر 2030.

بقلم : الدكتور هاشم السيد

رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

تصدر عن جمعية المحاسبين القانونيين القطرية
بترخيص من وزارة التنمية الإدارية والعمل
والشؤون الاجتماعية رقم 2018 / 88

مجلس الإدارة

الدكتور هاشم السيد	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ عبدالله أحمد المنصوري	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ محمد سلطان العلي	أمين الصندوق
السيد/ غانم فيصل الكبيسي	سكرتير المجلس
السيد/ أحمد إبراهيم السليطي	عضو مجلس الإدارة
السيد/ حمد جابر العذبة	عضو مجلس الإدارة
السيدة/ عهود الشمري	عضو مجلس الإدارة

Editor-in-Chief
Dr. HASHIM AL SAYED

Editorial Manager
Shaban Sayed

Designer
SHERIF ADEEB

Advertising
Qatar Association of Certified Public Accountants

Tel. : +974 44412284
Mob. : +97450440980
+974 33633455
P.O.Box: 5965 Doha, Qatar
www.qcpa.org.qa

Printing in
Al-Raya Printing Press

تحت رعاية وزير التنمية الاجتماعية والأسرة

جمعية المحاسبين تنظم المؤتمر الدولي لوكالات التصنيف

تحت رعاية سعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند، وزير التنمية الاجتماعية والأسرة، تنظم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية المؤتمر الدولي لوكالات التصنيف، بشراكة استراتيجية مع معهد الامتثال العالمي GCI وموديز، وستاندر آند بورز وذلك في 23 يناير 2023 بفندق الريتزكارلتون.

ويقام المؤتمر برعاية بلاتينية من بنك قطر الوطني QNB ورعاية ذهبية من قطر للسياحة، ويستقطب المؤتمر، الذي يُعقد لأول مرة في دولة قطر، نخبة من الخبراء والمتخصصين في القطاع الاقتصادي والمالي لإلقاء أوراق عمل حول أحدث الاتجاهات في التصنيف الاستثماري والائتماني.

وقال الدكتور هاشم السيد، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية إن هذا المؤتمر يكتسب أهميته في ظل ما يمر به العالم من أزمات مالية واقتصادية وجيوسياسية وأزمة سلاسل الامداد وأزمة التضخم وآثار أزمة جائحة كورونا، حيث تسعى الدول إلى اثبات جدارتها الائتمانية والاستثمارية حتى تستطيع أن تحصل على تمويل من الهيئات والمؤسسات الدولية لتفادي مخاطر هذه الأزمات والخروج منها بأقل خسائر ودون تعطيل مسيرة التنمية.

> **د.هاشم السيد:**
> **اقتصادنا محل تقدير المؤسسات والهيئات الدولية**

وأضاف: في ظل هذه الظروف يمكن للشركات أو الدول ذات التصنيف الائتماني الجيد أو المرتفع الحصول على تمويل بفائدة تقل عن نظيرتها ذات التصنيف الضعيف. ومن جهة أخرى فإن التصنيف المرتفع يعمل على تحفيز المستثمرين الدوليين والمقرضين على الاكتتاب بقوة في الطرح الذي تصدره تلك الدول، وخلق مناخ من الثقة لدى رؤوس الأموال في اقتصاد الدولة وبالتالي جذب تدفقات نقدية واستثمارية جديدة ورفع قيمة عملتها.

وأوضح د.هاشم السيد أن وكالات التصنيف العالمية المتخصصة لها دور بارز في توفير التصنيف الائتماني أو الجدارة الائتمانية، وهي درجة تظهر تقييم وكالات التصنيف الائتماني العالمية لمدى قدرة دولة أو مؤسسة ما على سداد ديونها.

وأشار إلى أن التصنيف الضعيف يشير إلى احتمالية ألا تستطيع الدولة أو الشركة المدينة الوفاء بالتزاماتها، بينما يعني التصنيف المرتفع أن المدين قادر على الإيفاء بكل التزاماته الائتمانية في الوقت المحدد، دون أي أخطار.

ونوه إلى أن المؤتمر يؤكد قوة الاقتصاد القطري واستناده إلى أسس قوية تحميه من المتغيرات وهو ما يجعل الدولة تتمتع بتصنيف عالٍ يستند إلى حزمة من العوامل، أبرزها الارتفاع القياسي لأسعار الطاقة والطلب المتزايد على الغاز الطبيعي المسال عالميا، بجانب ارتفاع صادرات القطاع الخاص مما يرفع حاجة الأسواق العالمية لمنتجاتها ويدفعها إلى التوسع في مشاريعها وتمويلاتها، وهو ما ينعكس إيجابا على الأوضاع المالية، فضلا عن الأصول المالية السيادية المتراكمة لجهاز قطر للاستثمار، الأمر الذي يجعل الاقتصاد القطري محل تقدير المؤسسات والهيئات الدولية كافة وتعزيز جاذبية قطر الاستثمارية وترسيخ مكانتها كمركز إقليمي للاستثمار الأجنبي.

من قبل لجنة وزراء الشؤون الاجتماعية بدول التعاون

تكريم خليجي لجمعية المحاسبين القطرية

د.هاشم السيد:

المسؤولية المجتمعية التزام إنساني ووطني

على هامش الاجتماع الثامن للجنة أصحاب السعادة وزراء الشؤون التنمية الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لعام 2022، الذي انعقد في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 25 سبتمبر الماضي، تم تكريم جمعية المحاسبين القانونيين القطرية في الاحتفال التكريمي الحادي عشر للمشروعات الرائدة في مجال العمل الاجتماعي التي نفذتها مؤسسات القطاعين الأهلي التطوعي والخاص التجاري.

هذا وقد قام كل من معالي الدكتور نايف الحجرف الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، وسعادة المهندس أحمد بن سليمان الراجحي وزير الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية بالمملكة العربية السعودية والسيد غانم الكواري وكيل الوزارة المساعد للشؤن الاجتماعية بوزارة التنمية الاجتماعية والأسرة بدولة قطر، بتسليم الدرع للدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، تقديرا للدور الرائد الذي تقوم به الجمعية في التنمية المستدامة.

ويأتي التكريم عن المبادرة الوطنية للحصول على كفاءات وطنية متخصصة حاصلين على شهادة الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS).

وعبر الدكتور هاشم السيد عن سعادته بهذا التكريم قائلاً لم يكن لهذا الانجاز ليتحقق لولا دعم وجهود وزارة الشؤون الاجتماعية والأسرة وتوجهنا الاستراتيجي القوي ودعم فريق عملنا وثقة مجلس الإدارة والأعضاء.

وأضاف "نحن نؤمن أن المسؤولية المجتمعية هي في الأساس التزام إنساني ووطني. ومن هنا، فإنها إحدى ركائز التنمية الاقتصادية المستدامة في قطر. كما نطمح إلى أن نكون نموذجاً يحتذى للمؤسسات الأخرى. ولدينا حالياً العديد من المبادرات والبرامج قيد التنفيذ، والتي تهدف إلى تطوير المسؤولية الذاتية في المبادرات المجتمعية. وهذا هو سر تميزنا في تنفيذ أعمالنا ويحفزنا لمواصلة تحقيق الإنجازات التي تتماشى مع رسالة الجمعية وأهدافها في خدمة المجتمع."

وكانت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية قد أطلقت هذه المبادرة من منطلق دورها ورسالتها في نشر الوعي المهني والمحاسبي والتعاون مع كافة الهيئات والمؤسسات، والحس الوطني لديها بشأن أهمية مكافحة غسل الأموال، والعمل على تطوير قدرات وتأهيل القطريين المختصين والعاملين في هذا المجال، بهدف تحصين الاقتصاد القطري ضد مخاطر هذه الجرائم، والتعاون مع الدولة في دعم جهودها في مكافحة ومواجهة جريمة غسل الأموال. وفي سبيل ذلك عقدت الجمعية تعاون مشترك مع جمعية الاخصائين المعتمدين الأمريكية ACAMS بالولايات المتحدة الأمريكية، لتنفيذ البرنامج التدريبي الخاص بهم المؤهل للحصول على شهادة" الأخصائي المعتمد في مكافحة غسل الأموال (CAMS)، بالإضافة إلى قيام الجمعية بتوقيع اتفاقيات مع عدد من المعاهد والمراكز المهنية الدولية.

لتطوير آلية الاستعانة بالخبراء لتقديم التقارير الفنية والتخصصية

محكمة الاستثمار توقع مذكرتي تفاهم مع جمعيتي المحاسبين والمهندسين

وقعتْ محكمةُ الاستثمار والتجارة مذكرتَي تفاهمٍ مع كل من جمعية المُحاسبين القانونيين القطرية، وجمعية المهندسين القطرية، كلٍّ على حدة، وذلك في إطار تطوير أعمال الخبرة المحاسبية والهندسية لمحكمة الاستثمار والتجارة. وقع المذكرتَين مريم الربان المديرُ الإداري لمحكمة الاستثمار والتجارة من جانب المحكمة، والدكتورُ هاشم السيد من جانب جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، والمهندس خالد النصر من جانب جمعية المهندسين القطرية، وذلك بمقر المحكمة بمدينة لوسيل.

وأفادت محكمةُ الاستثمار والتجارة، بأنَّ التوقيع على مذكرتَي التفاهم جاء في إطار سعي محكمة الاستثمار والتجارة لتطوير آلية الاستعانة بالخبراء لتقديم التقارير الفنية والتخصصية في المجالات المحاسبية والمالية والهندسية في الدعاوى التي تختص بها المحكمة، بما يدعم توجهات المحكمة نحو السعي في تحقيق سرعة الفصل ورفع جودة إجراءات التقاضي.

وتؤكدُ مذكرتا التفاهم على قيام جمعيتَي المحاسبين والمهندسين بناءً على طلب محكمة الاستثمار والتجارة بتقديم تقارير الخبرة في المجالات المعنية، استنادًا إلى قانون إنشاء محكمة الاستثمار والتجارة رقم (21) لسنة 2021، فضلًا عن توضح ما تم إنجازه من أعمال وبيان أي معوقات إن وجدت تستدعي تدخل محكمة الاستثمار والتجارة لحلها.

وقال سعادةُ القاضي خالد علي العبيدلي رئيس محكمة الاستثمار والتجارة: إنَّ توقيع المذكرتَين يأتي في سياق تطوير آلية الاستعانة بالخبراء وتقديم التقارير الفنية والتخصصية في مجال المحاسبة المالية وفي مجال الهندسة في الدعاوى التي تختصُّ بها محكمة الاستثمار والتجارة، لافتًا إلى أنَّ قانون محكمة الاستثمار والتجارة منحها الحق في الاستعانة بالخبراء حتى وإن كانوا غير مقيدين في جدول الخبراء المنصوص عليه بقانون الخبرة بوزارة العدل.

دعم جودة ودقة وموضوعية ومهنية قرارات المحكمة

وأضافَ رئيس محكمة الاستثمار والتجارة : ينصُّ القانون على أنه لا يشترط أن يكون الخبير الذي أصدر تقرير الخبرة من المقيدين في جدول الخبراء وَفقًا للقانون رقم (16) لسنة 2017، وهو نفس ما ذكرته المادة (27) من قانون محكمة الاستثمار والتجارة رقم 21 لسنة 2021، الذي نصَّ على أنه يجوز لمحكمة الاستثمار والتجارة أن تستعين بالخبراء غير المقيدين بجدول الخبراء بوزارة العدل ولها الحق كذلك في الاستعانة بالمكاتب وبيوت الخبرة سواء كانت عالمية أم محلية.

وفي السياق ذاته، أكدت مريم الربان المدير الإداري لمحكمة الاستثمار والتجارة، أنَّ مذكرتَي التفاهم تتيحان فرصة جيدة للمحكمة للاستعانة بالخبراء والمختصين فيما يتعلق بالجوانب الفنية ذات العلاقة مع الاستثمار والتجارة كأعمال المحاسبة والهندسة.

و قالَ الدكتورُ هاشم السيد رئيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية: إنَّ توقيع هذه المذكرة جاء بهدف دعم جودة ودقة وموضوعية ومهنية القرارات التي تتخذُها المحكمة.

بدوره، أكدَ المهندس خالد النصر، أنَّ الجمعية ستسعى إلى دعم تقارير المحكمة ذات العلاقة بالهندسة وستطور من الأداء المقدم للمحكمة من حيث جودة ومهنية التقارير.

انجازات
جمعية المحاسبين
القانونيين القطرية
خلال عام 2022
عدد البرامج
التدريبية:
153
عدد الجهات
المنفذة للبرامج:
44
عدد المستفدين
من البرامج:
3,552
عدد
الفعاليات:
29
عدد الحضور في
الفعاليات:
7,427
عدد المستفيدين
من برامج وأنشطة
وفعاليات الجمعية:
10,979

«المحاسبين القانونيين» تشارك في اليوم العلمي المهني بالأردن

شاركت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية ممثلة في السيد عبدالله المنصوري، نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد غانم الكبيسي والسيد أحمد السليطي أعضاء مجلس إدارة الجمعية في اليوم المهني - المعيار الدولي للتقارير المالي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الحجم بين النظرية والتطبيق - الذي نظمته جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين تحت رعاية وزير الصناعة والتجارة والتموين السيد يوسف الشمالي رئيس الهيئة العليا لتنظيم مهنة المحاسبة القانونية في فندق كمبينسكي الأردن وذلك بمشاركة عدة وفود من الدول العربية الشقيقة وقد تم تبادل الدروع التذكارية بين الجمعيتين.

اتفاقية بين جمعيتي المحاسبين والمرأة القطرية

في إطار التعاون والتكامل بين الجمعيات المهنية والثقافية، وقع الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية اتفاقية تعاون مشترك مع الفاضلة/ إيمان البسطي رئيس مجلس إدارة جمعية المرأة القطرية للوعي الاقتصادي والاستثماري، بحضور عدد من أعضاء مجلس إدارتها، وذلك من أجل التعاون في تنفيذ المشاريع والفعاليات والمبادرات ذات الاهتمام المشترك بما يخدم أعضاء الجمعيتين وأفراد المجتمع المدني المهتمين بالمحاسبة والاقتصاد والاستثمار وكذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة بما يساعدهم على تطوير أعمالهم ومشاريعهم، بما يعود بالنفع على الاقتصاد الوطني ضمن خطة الدولة في تشجيع رواد الأعمال والقطاع الخاص.

خلال اجتماع تنسيقي لتعزيز أدائها وتفعيل دورها

مناقشة تحديات الجمعيات والمؤسسات الخاصة

نظمت جمعية المحاسبين القانونية القطرية الاجتماع التنسيقي بين مجالس إدارات الجمعيات والمؤسسات الخاصة في دولة قطر بالمؤسسة العامة للحي الثقافي كتارا بحضور السيد عبد الرحمن الكبيسي رئيس قسم الإشراف و الرقابة والسيد محمد سرور ممثلين عن إدارة الجمعيات و المؤسسات الخاصة بوزارة التنمية الاجتماعية و الأسرة و قد شارك في الاجتماع رؤساء و أعضاء مجالس إدارات جمعية المحاسبين القانونين ، جمعية المهندسين القطرية ، جمعية التمريض القطرية ، الجمعية القطرية للتصوير الضوئي ، جمعية الثروة الحيوانية ، أصدقاء الصحة النفسية و جمعية المرأة القطرية للوعي الاقتصادية والاستثماري، جمعية السيلياك.

و ناقش الاجتماع مجموعة من المحاور اللازمة لمساعدة الجمعيات على أداء مهامها و تفعيل دورها في خدمة المجتمع وهي: المعوقات التي تواجهها الجمعيات والمؤسسات الخاصة، أليات التعاون في المعرض السنوي الثالث للجمعيات وضع ميزانية سنوية معتمدة لخدمة المجتمع، وإمكانية إلغاء رسوم الترخيص السنوي ورسوم الاشهار المقررة كل ثلاث سنوات، و ألية مشاركة الجمعيات في الفعاليات الثقافية و الاجتماعية بالدولة كافة، وكذلك آلية وجود مقر دائم للجمعيات و المؤسسات الخاصة بمكان واحدة، تخصيص دعم سنوي ثابت لمساعدة الجمعيات في اداء القيام بدورها و تحقيق أهدافها حيث يكون التحويل بعد إبراز معوقات عمل الجمعيات على أن يتم ربط الدعم بالإنجازات التي تحققها الجمعيات ويكون حسب الفعاليات و الأنشطة و الخدمات التي تقدمها للمجتمع.

وبعد عرض جدول الأعمال قدمت كل جمعية تعريفا عن نفسها والأنشطة و الخدمات التي تقدمها و حجم الإنجازات التي حققتها و خطط العمل المستقبلية.

و تحدث الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية عن أهمية مثل هذه الاجتماعات مؤكد أنها فرصة طيبة للتعريف بدور الجمعيات في خدمة المجتمع و عرض المعوقات التي تؤثر على أداء دورها و مناقشة سبل التغلب عليها. و أضاف أنه سيتم صياغة التوصيات و عرضها على سعادة السيدة مريم بنت علي بن ناصر المسند وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة مشيداً بالدعم الكبير التي توفره سعادتها للجمعيات وتشجيعها على تحقيق رسالتها.

وفي هذا الشأن اتفق الحضور على تشكيل لجنة من الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية والمهندس خالد النصر رئيس مجلس إدارة جمعية المهندسين القطرية لتمثيل الجمعيات ورفع التوصيات لسعادة وزيرة التنمية الاجتماعية والأسرة.

بعد تقييم شامل لأعمالها وأنشطتها

"المحاسبين القانونيين القطرية" عضوًا في IFAC

حصلت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية على عضوية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC وذلك بعد تقييم شامل لأعمالها وأنشطتها، حيث تم التصويت بالاجماع على قبول عضوية الجمعية لدى الاتحاد في اجتماعه الذي أنعقد في نوفمبر الماضي بمومباي بالهند بحضور ممثلي المنظمات والهيئات الدولية.

وفي تعقيب له تقدم الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس الإدارة بأطيب التهاني للسادة أعضاء مجلس الإدارة والسادة أعضاء الجمعية ومنتسبيها على هذا الانجاز، مؤكدًا أن انضمام الجمعية لعضوية الاتحاد الدولي يضع على عاتقها مزيدًا من المسؤوليات والمهام، ويتيح لها فرصة لكي تصبح عضوا فاعلا مدعومة بالإنجازات المتزايدة التي حققتها طيلة السنوات الماضية.

وأضاف أن عضوية الاتحاد الدولي تُعد بمثابة نقلة نوعية في مسيرة الجمعية، وشهادة جديدة على ثقة المنظمات الإقليمية والدولية في أنشطتها وما تقوم به من جهود في تطوير مهنة المحاسبة والارتقاء بالمستوى المهني للأعضاء ومنتسبي المهنة. مشيرًا إلى أنها تأتي في إطار الأهداف الاستراتيجية التي وضعتها الجمعية على عاتقها للتنسيق مع مختلف الجهات المعنية ومتابعة ما يستجد في مجال المحاسبة، لتبادل الخبرات والتمكين من الوصول إلى أحدث المستجدات في عالم المحاسبة والتدقيق.

ويُشار إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبينIFAC تأسس عام 1977 ويضم في عضويته 158 عضوًا ومنظمة في 118 دولة يمثلون اكثر من (2.5) مليون محاسب. وهو منظمة عالمية ترعى مهنة المحاسبة على مستوى العالم. و يعمل الاتحاد مع أعضائه ومنتسبيه لحماية المصلحة العامة من خلال تشجيع المحاسبين بكافة أنحاء العالم على استخدام ممارسات مهنية عالية الجودة. ويقوم الإتحاد الدولي للمحاسبين IFAC من خلال مجالسه المستقلة المختصة بوضع المعايير بتطوير معايير دولية في مجالات سلوك وآداب المهنة والمراجعة والتعليم والمعايير المحاسبية للقطاع العام. كما أنه يصدر وثائق إرشادية لدعم المحاسبين المهنيين الموظفين العاملين، بالمكاتب الصغيرة والمتوسطة والمحاسبين العاملين في القطاعات التجارية، والدول النامية. بالإضافة إلى ذلك، يقوم IFAC بإصدار وضعيات تتعلق بالمصلحة العامة.

قطر والسعودية يعززان التعاون لخدمة مهنة المحاسبة

د.أحمد المغامس

عقد الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية اجتماعاً مع سعادة الدكتور أحمد المغامس الرئيس التنفيذي للهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، بحضور عدد من مدراء الادارات بالجهتين وذلك لمناقشة وبحث أوجه التعاون والتكامل بين المنظمتين وخدمة مهنة المحاسبة والمحاسبين في دولة قطر والمملكة العربية السعودية والعالم العربي.

وجرى التشاور حول توثيق التعاون من خلال توقيع اتفاقية تعاون مشترك في المجالات ذات الصلة ودعم الجهود المشتركة لخدمة المحاسبين والمدققين الخليجيين والعرب وتوحيد الجهود لخدمة منتسبي المهنة في كلا البلدين حسب الاجراءات والضوابط.

بإدراج مادة «الثقافة المالية» لطلاب الثانوية

وزارة التعليم توافق على مقترح جمعية المحاسبين

وافقت وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي على مقترح جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بإدراج مادة جديدة بعنوان «الثقافة المالية» ضمن مقررات طلاب المدارس الثانوية.

وبهذه المناسبة تقدم الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين القطرية بوافر الشكر والتقدير لسعادة السيدة/ بثينة بنت جبر النعيمي وزير التربية والتعليم والتعليم العالي على موافقة سعادتها على مقترح الجمعية بإضافة مادة جديدة بعنوان «الثقافة المالية» ضمن مقررات طلاب المدارس الثانوية، وذلك من أجل تعليم الطلاب أفضل سبل الادخار والاستثمار والتوعية بمخاطر الاستخدام الخاطئ للأموال، خاصة مع ازدهار الاقتصاد القطري بما يعود بالنفع على المجتمع. وأضاف إننا وإذ نثمن جهود سعادة الوزيرة ودور وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي فإن هذه الموافقة تُضاف إلى سجل إنجازاتهم في الحرص على جودة المناهج والارتقاء بالعملية التعليمية.

بالتعاون مع محكمة الاستثمار والتجارة

"المحاسبين القانونيين" تنظيم ندوة "الخبير الحسابي"

نظمت جمعية المحاسبين القانونيين القطرية، بالتعاون مع محكمة الاستثمار والتجارة، ندوة تحت عنوان الخبير الحسابي. وقدم الندوة الدكتور هاشم السيد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين. وتضمنت الندوة عدة محاور هي: مفهوم الخبرة الحسابية آليات الخبرة الحسابية، ودور الخبير الحسابي في تطبيق الحوكمة، والسياسات والإجراءات لأعمال الخبرة.

وحول الخبرة المحاسبية استعرض الدكتور هاشم النشأة، والمفهوم، و الأهداف والأهمية، والأسباب، ومجالات ونطاق العمل، وأخلاقيات المهنة. وفي مجال دور الخبير الحسابي في تطبيق الحوكمة تناول مفهوم الحوكمة، ومقومات الحوكمة، ومبادئ الحوكمة، وأهمية الحوكمة وخصائصها، وركائز الحوكمة، ودور الحوكمة في جودة المعلومات.

وبخصوص السياسات والإجراءات لأعمال الخبرة ركز الدكتور هاشم السيد على مقومات الخبير، والتزامات الخبير، ونظام الحوكمة والشفافية، وتقرير الخبرة الحسابية وطريقة الكتابة، والاتعاب وسياسة الصرف، وتصنيف الخبراء وتوزيع الأعمال، وتقيم التقارير وجودتها.

وقال الدكتور هاشم السيد إن المحاسبة القضائية نشأت لحاجة القضاء لخدمات المحاسبين في القضايا ذات الصبغة المحاسبية والمالية، وتُعرف بأنها: استخدام مهارات المحاسبة والمراجعة والمهارات التحقيقية في مساعدة القضاء في النزاعات ذات الصبغة المحاسبية والمالية للوصول للحقيقة.

وأشار إلى أن تعدد أدوار المحاسب القضائي، فبالإضافة إلى دوره في المحاكم كشاهد خبير، حيث يقوم بإنجاز المهمة المكلف بها من قبل المحكمة، فإنه قد يقوم بدور المستشار، والوسيط، أو المحكم. فلقد أصبح يتم الطلب على خدماته؛ بسبب الخبرة التي يمتلكها من قبل: شركات التأمين، والمصارف، والجهات الحكومية.

معيار المحاسبة الدولي 8

السياسات المحاسبية، التغيرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء

بقلم: طاهر ألماني

يهدف هذا المقال إلى إلقاء الضوء على معيار المحاسبة الدولي رقم 8 والمتعلق باختيار وتطبيق السياسات المحاسبية، المحاسبة عن التغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح أخطاء فترة سابقة والإفصاحات المطلوبة لكل حالة.

الهدف

هدف هذا المعيار هو تحديد ضوابط اختيار وتغيير السياسات المحاسبية، مع المعالجة المحاسبية والإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية، والتغيرات في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء. ويُقصد من المعيار أن يُعزز ملاءمة القوائم المالية للمنشأة وإمكانية الاعتماد عليها ، وقابلية هذه القوائم المالية للمقارنة عبر الزمن وللمقارنة مع القوائم المالية للمنشآت الأخرى.

التعريفات

تستخدم المصطلحات التالية ضمن هذا المعيار:

السياسات المحاسبية هي مبادئ وأسس وأعراف وقواعد وممارسات محددة، تُطبق من قبل المنشأة عند إعداد وعرض القوائم المالية.

التغير في تقدير محاسبي هو تعديل المبلغ الدفتري لأصل أو التزام، (مثال مبلغ الاستهلاك الدوري لأصل)، والذي ينتج عن تقييم الوضع الحالي والمنافع المستقبلية المتوقعة والالتزامات المرتبطة بالأصول والالتزامات. تنتج التغيرات في التقديرات المحاسبية من معلومات جديدة أو تطورات جديدة، فهي لا تُعد تصحيحاً لأخطاء.

الحذف الهام أو سوء العرض الهام للبنود يكون ذا أهمية نسبية إذا استطاع أن يؤثر (بشكل فردي أو جماعي) على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس القوائم المالية. وتعتمد الأهمية النسبية على حجم وطبيعة الحذف، أو سوء العرض المقدر في الظروف المحيطة. وقد يكون حجم البند، أو طبيعته، أو مزيج من كليهما، هو العامل الحاسم.

أخطاء فترة سابقة هي حذف من القوائم المالية للمنشأة، وسوء عرض فيها، لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة، تنشأ عن الفشل في استخدام، أو سوء استخدام معلومات يمكن الاعتماد عليها.

التطبيق بأثر رجعي هو تطبيق سياسة محاسبية جديدة على معاملات، وأحداث وظروف أخرى كما لو كانت تلك السياسة تُطبق دائماً.

إعادة العرض بأثر رجعي هو تصحيح الإثبات، والقياس والإفصاح عن مبالغ عناصر القوائم المالية كما لو أن خطأ فترة سابقة لم يحدث مطلقاً.

اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية

عندما ينطبق معيار دولي للتقرير المالي (بشكل محدد) على معاملة، أو حدث أو ظرف آخر، فإنه يجب تحديد السياسة، أو السياسات المحاسبية المُنطبقة على هذا البند من خلال

تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي.

تحدد المعايير الدولية للتقرير المالي السياسات المحاسبية التي خلص مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى أنه ينتج عنها قوائم مالية تحتوي على معلومات ملائمة، ويمكن الاعتماد عليها، عن المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي تنطبق عليها. ولا يلزم تطبيق هذه السياسات عندما يكون أثر تطبيقها غير ذي أهمية نسبية. وبالرغم من ذلك، فإنه من غير المناسب القيام بخروج عن المعايير الدولية للتقرير المالي، أو تركه بدون تصحيح، لتحقيق عرض معين للمركز المالي للمنشأة، أو لأدائها المالي، أو لتدفقاتها النقدية.

في غياب معيار دولي للتقرير المالي ينطبق (بشكل محدد) على معاملة، أو حدث أو ظرف آخر، فإنه يجب على الإدارة أن تستخدم حكمها في تطوير وتطبيق سياسة محاسبية تنتج عنها معلومات تكون:

ملائمة لاحتياجات المستخدمين في اتخاذ القرارات الاقتصادية؛ يمكن الاعتماد عليها، بمعنى أن القوائم المالية:

- **تعبر بصدق عن المركز المالي للمنشأة، وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية؛**
- **تعكس الجوهر الاقتصادي للمعاملات، والأحداث والظروف الأخرى، ولا تعكس مجرد الشكل القانوني؛**
- **كون محايدة، بمعنى خالية من التحيز؛**
- **تتسم بالحيطة والحذر؛**
- **تكون كاملة في جميع الجوانب ذات الأهمية النسبية**

ثبات السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة أن تختار وتطبق سياساتها المحاسبية بشكل ثابت على المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى المتشابهة، ما لم يتطلب معيار دولي للتقرير المالي، أو يسمح بشكل محدد بتصنيف للبنود قد تكون سياسات مختلفة مناسبة لها. وإذا كان أحد المعايير الدولية للتقرير المالي يتطلب، أو يسمح بهذا التصنيف، فإنه يجب اختيار وتطبيق السياسة المحاسبية الملائمة بثبات بالنسبة لكل فئة.

التغيرات في السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة أن تغير سياسة محاسبية، فقط إذا كان هذا التغيير:

- **مطلوباً بموجب معيار دولي للتقرير المالي؛ أو**
- **تنتج عنه قوائم مالية توفر معلومات، يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملاءمة، عن آثار المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى على المركز المالي للمنشأة وعلى أدائها المالي وتدفقاتها النقدية.**

تطبيق التغييرات في السياسات المحاسبية

يجب على المنشأة أن تقوم بالمحاسبة عن تغيير في سياسة محاسبية، ناتج عن التطبيق الأولي لمعيار دولي للتقرير المالي، وفقاً لمقتضيات التحول المحددة في ذلك المعيار الدولي للتقرير المالي، إن وجدت؛

عندما تغير المنشأة سياسة محاسبية بناءً على التطبيق الأولي لمعيار دولي للتقرير المالي لا يشمل مقتضيات تحول محددة تنطبق على ذلك التغيير، أو تغير سياسة محاسبية بشكل اختياري، فإنه يجب عليها أن تطبق التغيير بأثر رجعي.

التطبيق بأثر رجعي

عندما يُطبق تغيير في السياسة المحاسبية بأثر رجعي، فإنه يجب على المنشأة أن تُعدل الرصيد الافتتاحي لكل مكونات حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لأبكر فترة سابقة معروضة، والمبالغ المقارنة الأخرى المُفصح عنها لكل فترة سابقة معروضة، كما لو كانت السياسة المحاسبية الجديدة تُطبق دائماً.

حدود التطبيق بأثر رجعي

عندما يُتطلب التطبيق بأثر رجعي، فإنه يجب أن يُطبق التغيير في السياسة المحاسبية (بأثر رجعي) باستثناء ذلك المدى الذي يكون فيه من غير العملي تحديد الآثار لفترة محددة، أو الأثر التراكمي للتغيير.

عندما يكون من غير العملي تحديد الآثار لفترة محددة لتغيير سياسة محاسبية على المعلومات المقارنة لفترة واحدة أو أكثر من الفترات السابقة المعروضة، فإنه يجب على المنشأة أن تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على المبالغ الدفترية للأصول والالتزامات كما في بداية أبكر فترة يكون من الممكن عملياً التطبيق بأثر رجعي لها، وقد تكون هي الفترة الحالية، ويجب أن تجري تعديلاً مقابلاً للرصيد الافتتاحي لكل مكونات حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لتلك الفترة.

عندما تطبق المنشأة سياسة محاسبية جديدة بأثر رجعي، فإنها تطبق السياسة المحاسبية الجديدة على المعلومات المقارنة للفترات السابقة حتى أبكر فترة ممكنه عملياً. ولا يكون التطبيق بأثر رجعي على فترة سابقة عملياً، إلا إذا كان من الممكن عملياً تحديد الأثر التراكمي على المبالغ في كل من قائمتي المركز المالي الافتتاحية والختامية لتلك الفترة.

ويُرصد مبلغ التعديل الناتج، المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة في القوائم المالية، في الرصيد الافتتاحي لكل مكونات حقوق الملكية المتأثرة، وذلك لأبكر فترة سابقة معروضة. ويُجرى التعديل عادةً في الأرباح المحتجزة.

الإفصاح

عندما يكون للتطبيق الأولي لمعيار دولي للتقرير المالي أثر على الفترة الحالية أو أي فترة سابقة، أو كان من الممكن أن يكون له مثل هذا الأثر لولا أنه من غير العملي تحديد مبلغ التعديل، أو قد يكون له أثر على الفترات المستقبلية، فإن يجب على المنشأة أن تفصح عن:

- عنوان المعيار الدولي للتقرير المالي؛
- عندما ينطبق، أنه قد تم التغيير في السياسة المحاسبية وفقاً لمقتضيات التحول له؛
- طبيعة التغيير في السياسة المحاسبية؛
- عندما ينطبق، وصف مقتضيات التحول؛
- عندما ينطبق، مقتضيات التحول التي قد يكون لها أثر على الفترات المستقبلية؛
- للفترة الحالية وكل فترة سابقة معروضة (إلى الحد الممكن عملياً) مبلغ التعديل:
- لكل بند قائمة مالية مستقل متأثر؛
- لربحية السهم الأساس والمخفضة، إذا كان معيار المحاسبة الدولي 33 (ربحية السهم) ينطبق على المنشأة؛
- مبلغ التعديل المتعلق بالفترات قبل تلك المعروضة، إلى الحد الممكن عملياً؛

التغيرات في التقديرات المحاسبية

نتيجة لحالات عدم التأكد المتأصلة في أنشطة الأعمال، فإنه لا يمكن قياس العديد من بنود القوائم المالية بدقة، ولكن يمكن تقديرها فقط. وينطوي التقدير على أحكام مستندة الى أحدث معلومات متاحة يمكن الاعتماد عليها. على سبيل المثال، قد تكون التقديرات مطلوبة لما يلي:

- الديون المشكوك فيها؛
- تقادم المخزون؛
- الأعمار الإنتاجية للأصول القابلة للاستهلاك، أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة فيها؛

التغيرات في التقديرات المحاسبية

يعد استخدام التقديرات المعقولة جزءاً أساساً لإعداد القوائم المالية، ولا يُحد من إمكانية الاعتماد عليها.

قد يحتاج التقدير إلى تعديل إذا حدثت تغيرات في الظروف التي كان يستند إليها التقدير، أو نتيجة لمعلومات جديدة، أو لخبرة أكثر وبحسب طبيعته، لا يتعلق تعديل التقدير بالفترات السابقة، ولا يعد تصحيحاً لخطأ.

يعد التغيير في أساس القياس المُطبق تغييراً في سياسة محاسبية، وليس تغيراً في تقدير محاسبي. وعندما يكون من الصعب تمييز تغيير في سياسة محاسبية عن تغير في تقدير محاسبي، فإنه يُعالج التغيير على أنه تغير في تقدير محاسبي.

يجب أن يُثبت أثر التغير في تقدير محاسبي بأثر مستقبلي، وذلك من خلال تضمينه في الربح أو الخسارة في:

- فترة التغير، إذا كان التغير يؤثر فقط على هذه الفترة؛ أو
- فترة التغير والفترات المستقبلية، إذا كان التغير يؤثر على كليهما.

إذا نتج عن التغير في تقدير محاسبي تغيرات في الأصول والالتزامات، أو تعلق ببند من حقوق الملكية، فإنه يجب أن يُثبت من خلال تعديل المبلغ الدفتري لبند الأصل أو الالتزام أو حق الملكية ذي الصلة في فترة التغير.

يعني الإثبات المستقبلي لأثر تغير في تقدير محاسبي أن يطبق ذلك التغير على المعاملات، والأحداث والظروف الأخرى، من تاريخ التغير في التقدير. وقد يؤثر تغير في تقدير محاسبي فقط، على أرباح أو خسائر الفترة الحالية، أو أرباح أو خسائر كل من الفترة الحالية والفترات المستقبلية.

على سبيل المثال، يؤثر تغير في تقدير مبلغ الديون المشكوك فيها فقط، على أرباح أو خسائر الفترة الحالية، وبناءً عليه، فإنه يُثبت في الفترة الحالية. وخلافاً لذلك، يؤثر تغير في العمرالإنتاجي المقدر لأصل قابل للاستهلاك، أو النمط المتوقع لاستهلاك المنافع الاقتصادية المستقبلية الكامنة فيه، على مصروف الاستهلاك للفترة الحالية ولكل فترة مستقبلية خلال العمر الإنتاجي المتبقي للأصل. وفي كلتا الحالتين، يُثبت أثر التغير المتعلق بالفترة الحالية على أنه دخل أو مصروف في الفترة الحالية. ويُثبت الأثر على الفترات المستقبلية إن وجد، على أنه دخل أو مصروف في هذه الفترات المستقبلية

الإفصاح

يجب أن تفصح المنشأة عن طبيعة ومبلغ التغير في تقدير محاسبي له أثر على الفترة الحالية، أو يتوقع أن يكون له أثر على الفترات المستقبلية، ويستثنى الإفصاح عن الأثر على الفترات المستقبلية عندما يكون من غير العملي تقدير ذلك الاثر.

الأخطاء

يمكن أن تنشأ أخطاء تتعلق بإثبات وقياس وعرض عناصر القوائم المالية والإفصاح عنها. ولا تعد القوائم المالية ملتزمة بالمعايير الدولية للتقرير المالي إذا اشتملت على أخطاء، إما ذات أهمية نسبية، أو غير ذات أهمية نسبية حدثت (بشكل متعمد) لتحقيق عرض معين للمركز المالي للمنشأة، أو لأدائها المالي، أو تدفقاتها النقدية.

وتُصحح أخطاء الفترة الحالية، الممكن اكتشافها في الفترة ذاتها، قبل اعتماد القوائم المالية للإصدار. وبالرغم من ذلك، لا تُكتشف أحيانا الأخطاء ذات الاهمية النسبية حتى فترة لاحقة، وتُصحح أخطاء

الفترة السابقة تلك في المعلومات المقارنة المعروضة في القوائم المالية للفترة اللاحقة.

الأخطاء

يجب على المنشأة أن تصحح أخطاء فترة سابقة ذات أهمية نسبية بأثر رجعي في أول مجموعة من القوائم المالية المعتمدة للإصدار بعد اكتشافها، وذلك من خلال:

إعادة عرض مبالغ المقارنة للفترة (الفترات(السابقة المعروضة التي حدث فيها الخطأ؛ أو

إذا حدث الخطأ قبل أبكر فترة سابقة معروضة، إعادة عرض الأرصدة الافتتاحية للأصول والالتزامات وحقوق الملكية لأبكر فترة سابقة معروضة.

يجب أن يُصحح خطأ فترة سابقة من خلال إعادة العرض بأثر رجعي، باستثناء ذلك المدى الذي يكون فيه من غير العملي تحديد إما الآثار لفترة محددة، أو الأثر التراكمي للخطأ.

حدود إعادة العرض بأثر رجعي

لا يدخل تصحيح أخطاء فترة سابقة في ربح أو خسارة الفترة التي اُكتشف فيها الخطأ. وتُعدل أي معلومات معروضة عن الفترات السابقة، حتى أبكر فترة ممكنه عملياً.

عندما يكون من غير العملي تحديد مبلغ أي خطأ)مثل خطأ في تطبيق سياسة محاسبية) لجميع الفترات السابقة، فإن المنشأة، تُعيد عرض المعلومات المقارنة بأثر مستقبلي من أبكر تاريخ ممكن عملياً. وبناءً عليه، تتجاهل المنشأة الجزء من التعديل التراكمي للأصول والالتزامات وحقوق الملكية الذي ينشأ قبل ذلك التاريخ.

الإفصاح عن أخطاء فترة سابقة

يجب على المنشأة أن تفصح عما يلي:

- طبيعة خطأ الفترة السابقة؛
- لكل فترة سابقة معروضة، وإلى الحد الممكن عملياً، مبلغ التصحيح:
- لكل بند قائمة مالية مستقل متأثر؛
- لربحية السهم الأساس والمخفضة، إذا كان معيار المحاسبة الدولي 33 ينطبق على المنشأة؛
- مبلغ التصحيح في بداية أبكر فترة سابقة معروضة؛
- إذا كان التعديل بأثر رجعي غير عملي لفترة سابقة معينة، الظروف التي أدت إلى وجود هذه الحالة، ووصف لكيفية التصحيح ومنذ متى صُحح الخطأ.

الفرق بين الأخطاء والتغيرات في التقديرات المحاسبية

- تمثل التقديرات المحاسبية تحديد ارقام تقريبية ومقدرة والتي تحتاج الى مراجعة عند توفر معلومات اضافية، فمثلا الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن تحقق الالتزامات الطارئة والتي لم يتم تقديرها بشكل موثوق، تعتبر فروقات ناتجة عن التقديرات المحاسبية ولا يمثل ذلك تصحيح أخطاء.
- لكن اذا كان مبلغ الالتزامات الطارئة قد تم احتسابه بشكل خاطئ من المعلومات المتوفرة عند اعداد القوائم المالية فإن هناك خطأ احتساب.

ديوان المحاسبة يشارك في الاجتماع 66 للمجلس التنفيذي لـ "الأرابوساي"

برئاسة سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد بن أحمد العمادي - رئيس ديوان المحاسبة والنائب الأول لرئيس المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة "الأرابوساي". شارك ديوان المحاسبة في الاجتماع 66 غير العادي للمجلس التنفيذي للمنظمة. والذي عقد 21 ديسمبر الماضي بتقنية الاتصال المرئي.

وناقش الاجتماع تقرير الأمانة العامة حول المشاركة في المؤتمر 24 للإنكوساي، واعتماد الموازنة التقديرية لعام 2023. كما تمت مناقشة تحديد الأجهزة التي ستستفيد من المنحة المالية للمشاركة في اللقاءات التي ستنظمها المنظمة عام 2023.

ديوان المحاسبة ينظم ورشة لموظفي وزارة العدل

نظم ديوان المحاسبة في 22 ديسمبر الماضي ورشة توعوية لموظفي وزارة العدل، حول إدارة المخاطر المؤسسية، قدمها الشيخ سلطان بن نايف آل ثاني - مدير إدارة المخاطر والجودة بديوان المحاسبة.

استعرضت الورشة مراحل تنفيذ مشروع إدارة المخاطر الذي أطلقه ديوان المحاسبة بهدف الارتقاء بعملية إدارة المخاطر لدى مختلف الجهات في الدولة، وإجراءات تعبئة سجل المخاطر، وآليات الاستفادة من الدليل الإرشادي لإدارة المخاطر الذي قام الديوان بإعداده.

ممثلا عن «أرابوساي» للفترة من 2022 إلى 2028

انتخاب ديوان المحاسبة لعضوية المجلس التنفيذي لمنظمة «انتوساي»

أعلن ديوان المحاسبة، مؤخراً، انتخابه لعضوية المجلس التنفيذي للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة /انتوساي/، ممثلا عن المنظمة العربية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «أرابوساي» للفترة 2022 - 2028.

جاء ذلك خلال المؤتمر الدولي الـ 24 للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الانكوساي»، الذي اختتمت أعماله مؤخراً بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية.

وإثر انتخابه، أكد ديوان المحاسبة أنه سيعمل على أن تكون عضويته في المجلس التنفيذي لـ «انتوساي» ذات أثر متميز في مسيرة المنظمة، وتعكس صورة إيجابية عن تطور العمل الرقابي في الدول العربية. وأشار إلى أن ذلك سيعزز مكانته الدولية التي أهلته لتبوؤ هذه العضوية.

وكان سعادة السيد عبدالعزيز بن محمد بن أحمد العمادي رئيس ديوان المحاسبة، قد أجرى عددا من اللقاءات على هامش المؤتمر، استعرض خلالها أوجه التعاون بين ديوان المحاسبة وعدد من نظرائه حول العالم، وسبل تعزيزها في مختلف مجالات العمل الرقابي.

وجاء ذلك في إطار مشاركة وفد ديوان المحاسبة في الاجتماع الرابع والعشرين للجمعية العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة «الانكوساي»، بالتوازي مع اجتماع المجلس التنفيذي للمنظمة، الذي استمر يومين.

يذكر أن اجتماعات الجمعية العامة لـ «انتوساي» ناقشت عددا من الموضوعات المتعلقة بتطوير العمل الرقابي، واستعرضت الخطة الاستراتيجية لمنظمة «انتوساي»، إضافة إلى انتخاب أعضاء جدد للمجلس التنفيذي للمنظمة، بدلا من الأعضاء الذين انتهت فترة عضويتهم في المجلس.

كما تم اتخاذ قرارات بشأن اعتماد توصيات اللجان ومجموعات العمل التابعة للمنظمة، بالإضافة إلى اختيار البلد الذي سيستضيف الدورة المقبلة للجمعية العامة لـ «انتوساي» سنة 2025.

استضافته الهند ..وشهد حضور 10 آلاف مندوب

120 دولة تشارك في اجتماع الاتحاد الدولي للمحاسبين

شارك المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين في الاجتماع السنوي للاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC والذي عقد في الهند للمرة الأولى، في الفترة ما بين 18 و21 نوفمبر الماضي.

حضر الاجتماع ممثلون لعدد من المؤسسات الدولية المهتمة بتطوير مهنة المحاسبة في العالم، بالإضافة إلى ما يقارب عشرة آلاف مندوب من 120 دولة حول العالم، لتكون نسبة الحضور هي الأعلى في تاريخ اجتماعات الآيفاك.

ومثل المجمع في الاجتماع عضو مجلس الادارة الأستاذ جمال ملحم، حيث تأتي مشاركة المجمع بصفته عضواً في الاتحاد الدولي للمحاسبين، ويحق له التصويت على جميع قرارات الاتحاد، بالإضافة إلى تصويته على انتخاب الرئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

تضمن الاجتماع ما يقارب40 جلسة موزعة على أربعة أيام غطت الموضوعات المعاصرة، حيث تم التركيز على بناء الثقة وتمكين الاستدامة ودور مهنة المحاسبة في دعم ثقة المجتمعات والشركات وبناء الاقتصادات المستدامة والمرنة، مع الاخذ بعين الاعتبار الدور المهم الذي تلعبه مهنة المحاسبة كحامية للمصلحة العامة، وتمكين استدامة اقتصاديات المستقبل.

وناقش المجتمعون عدة محاور أبرزها مهنة المحاسبة وشراكتها في بناء الأمة، التكنولوجيا والابتكار وريادة الأعمال، تحسين نظام بدء التشغيل الاقتصادي، تحسين الابتكار في المشهد المهني العالمي، الضرائب في العصر العالمي الجديد، تحسين تقارير الشركات الصغيرة والمتوسطة، فهم رأس المال من أجل تكوين الثروة. وعن المشاركة قال رئيس المجمع سعادة الدكتور طلال أبوغزاله إنها فرصة لإبراز الدور العربي في المشاركة لرسم السياسات العامة لأكبر جهة ناظمة لعمل المحاسبين والمدققين في العالم، كما أن المشاركة تعد فرصة هامة لتبادل الخبرات بين أعضاء الاتحاد.

يشار إلى أن الاتحاد الدولي للمحاسبين هو المنظمة العالمية لمهنة التدقيق والمحاسبة على مستوى العالم، في سبيل تنمية وتطوير الاقتصادات الدولية، ويضم الاتحاد أكثر من 175 عضوا وشريكا في أكثر من 130 بلدا وولاية يمثلون ثلاثة ملايين محاسب تقريبا عاملون في الخدمات العامة والتعليم والخدمات الحكومية والصناعة والتجارة

سانجاي روجاني رئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين:

فرص جديدة للمحاسبين في التحول الرقمي

تعمل المؤسسات في بيئة اقتصادية لا مثيل لها وغير مسبوقة على الصعيد الدولي، حيث يواجه قادة المال والأعمال صعوبات بالغة في تحقيق التوزان بين مواجهة الحقائق المفروضة عليهم في الأجل القصير وضمان المسارات المستقبلية التي تتيح لهم الصمود من خلال الاستثمار والابتكار.

وقد جمعت مجموعة العمل الاستشارية المعنية بالمحاسبين المهنيين في مجال الأعمال والتابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين آراءً عن كيفية إبحار المحاسبين المهنيين في خضم الظروف العالمية التي يسودها عدم التيقن، وتعميق دورهم في القطاعين العام والخاص وذلك في تقرير جديد بعنوان المحاسبون المهنيون كقادة للمال والأعمال.

> **صعوبات كبيرة تواجه قادة المال والأعمال**

يلقي التقرير الضوء على الأدوار الرئيسية للمحاسبين المهنيين في مجال الأعمال بخصوص ما يلي: رقمنة المالية والمحاسبة، قيادة عملية خلق القيمة المستدامة من خلال العقلية المتكاملة، الحوكمة المؤسسية ولمحة عامة على الاستدامة وتقارير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات».

وفي تصريح لرئيس الاتحاد الدولي للمحاسبين، السيد سانجاي روجاني ، قال: «حتى في أوقات عدم الاستقرار وانعدام التيقن، توجد فرص للتوقف وإعادة الابتكار والإبداع وخلق القيمة لصالح الأعمال والمجتمعات، وعلى المحاسبين المهنيين في مجال الأعمال والقطاع العام الاستفادة من هذه الفرص الجديدة في مجال التحول الرقمي والمستدام للمؤسسات والاقتصادات.»

8 مبادرات وعقد و 11 اتفاقية خلال المؤتمر الدولي للتعليم المحاسبي

جهود كبيرة للنهوض بمهنة المحاسبة في السعودية

طالب المؤتمر الدولي للتعليم المحاسبي بضرورة تكثيف تبني مهنة المحاسبة في قطاع التعليم مع المواءمة في التحول التقني والإعداد المبكر لسوق العمل لتطوير الكفاءات الوطنية والطلابية لسد الحاجة في هذا المجال، معلناً عن 8 مبادرات وعقد 11 اتفاقية للنهوض بالمهنة في البلاد.

وكانت العاصمة الرياض قد شهدت انعقاد فعاليات المؤتمر الدولي للتعليم المحاسبي من 3 إلى 5 يناير 2023، الذي نظمته الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين في الرياض، برعاية وزير التجارة رئيس مجلس إدارة الهيئة الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي، واستمر لثلاثة أيام. وشارك في المؤتمر كبار المسؤولين والأكاديميين والخبراء محلياً ودولياً، من المعنيين والمهتمين بمهنة المحاسبة والمتخصصين في التعليم المحاسبي، إضافةً إلى مشاركة الجهات والمنظمات الدولية والجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة، وشركات ومؤسسات التعليم المحاسبي المحلية والدولية، وأعضاء الهيئات في منظومة القطاع، وطلاب متخصصين من الجامعات السعودية.

وشدد المؤتمر على دور التعليم في تنمية مهنة المحاسبة، مركزاً على أن المهنة تحوي فرصاً واعدة مع ضرورة تطبيق أفضل الممارسات المحلية والعالمية في المهنة ومتابعة المستجدات المحاسبية لأحدث اللوائح والأنظمة الدولية، ونقل التجارب الدولية في المهنة والاستفادة منها.

وأكد المشاركون إبراز دور التعليم المحاسبي في صياغة مخرجات الكفاءات المحاسبية المساهمة في تعزيز النمو الاقتصادي.

وتضمنت فعاليات المؤتمر 8 جلسات حوارية و24 ورشة عمل متنوعة شارك فيها أكثر من 80 متحدثاً، بينما شهد المسرح التفاعلي المصاحب للمؤتمر 11 لقاءً وحواراً مهنياً مع عدد من أصحاب الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، إضافةً إلى عرض نماذج من قصص النجاح، فيما شهد المعرض المصاحب مشاركة أكثر من 80 جهة حكومية، وجامعات وشركات ومؤسسات التعليم المحاسبي.

وشهد المؤتمر توقيع 6 اتفاقيات تعاون، بينما أطلقت الهيئة عدداً من المبادرات لدعم مهنة المحاسبة والمراجعة وتطوير الكفاءات المحاسبية، منها الهاكاثون المحاسبي الذي يهدف إلى تبني الابتكار في الحلول التقنية في قطاع المحاسبة والمراجعة، وبرنامج القيادات المحاسبية، ومعامل المحاكاة المحاسبية التي تتبنى إنشاء معامل افتراضية في كليات الإدارة بالجامعات السعودية لنقل الواقع المهني والتقني للطلبة وتدعم ممارساتهم المحاسبية العملية.

وأعلن الدكتور ماجد بن عبد الله القصبي في كلمته الافتتاحية عبر تسجيل مرئي عن تقديم الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين 10 منح لكل جامعة من جامعات المملكة، وذلك لدخول اختبار زمالة الهيئة، لدعم وتمكين القدرات البشرية الوطنية.

وأشار إلى تطور مهنة المحاسبة والمراجعة، الأمر الذي انعكس بشكل إيجابي على المهنة بشكل عام في المملكة، حيث تقدمت المملكة 15 مرتبة في مؤشر التنافسية في تطبيق المراجعة والمحاسبة في الأعمال التجارية من المركز 32 إلى المركز 17 وانضمامها ممثلةً في الهيئة إلى عدد من العضويات الدولية المهنية للاستعانة بها وأعضائها للمشاركة في المجالس واللجان الدولية.

وأعلن خلال المؤتمر عن التعاون المشترك في مجال تنمية وتطوير قدرات الكوادر البشرية مع وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وذلك لتأهيل أكثر من 7500 خريج في التخصصات المالية والمحاسبية.

بمشاركة 45 جهة و20 مدرسة ثانوية واعدادية

قطر للعلوم المصرفية تنظم يوم التوظيف والابتعاث

نظمت مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الاعمال الثانوية للبنين يوم التوظيف والابتعاث النسخة السابعة – يناير 2023 برعاية مصرف قطر المركزي ووزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وبمشاركة 45 جهة و 20 مدرسة ثانوية واعدادية

وحضرت الملتقى السيدة مها الرويلي الوكيل المساعد للشؤون التعليمية بالوزارة حيث تفقدت الملتقى وتعرفت على الجهات المشاركة كافة وتبادلت الأفكار البناءة لخدمة ابناءنا الطلاب وبناء مستقبلهم الاكاديمي والمهني، كما قامت بإجراء عدد من الحوارات مع عدد من الطلاب المشاركين في الملتقى.

وفي ختام زيارتها اثنت على الجهود الطيبة المقدمة لصالح الطلاب وتوجهت بالشكر لمدير المدرسة على ما يقدمه للطلاب لمساعدهم في تحديد مستقبلهم الاكاديمي والمهني.

وكان السيد عبدالله علي الكواري مدير مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الاعمال الثانوية للبنين قد قام بصحبة لفيف من مدراء المدارس الثانوية بافتتاح الملتقى ومن اخذ جولة تعريفية بالجهات المشاركة والخدمات المقدمة للطلاب.

وفي ختام البرنامج كرم السيد عبدالله علي الكواري مدير المدرسة الجهات المشاركة واثنى على دورهم الفعال في نجاح المعرض متمنياً لهم المزيد من التميز والابداع في خدمة ابناءنا الطلاب

ويهدف ملتقى التوظيف الى تعريف الطلاب القطريين على فرص التوظيف والابتعاث المتاحة في البنوك والمؤسسات المالية و متطلبات القبول بالجامعات المختلفة الداخلية والخارجية.

كما يهدف الى تسهيل لقاء أولياء الأمور والطلاب بالجامعات المحلية والدولية والبنوك والمؤسسات المالية ودعم مبادرة وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي للإرشاد الأكاديمي للمرحلة الإعدادية وتعريف طلاب الصف التاسع بالمدرسة المصرفية والمستقبل الجامعي والمهني لمنتسبي المدرسة

شارك هذا العام اكثر من 45 جهة وهي كالتالي جامعة قطر و كلية الإدارة والاقتصاد و كلية الشريعة والدراسات الإسلامية و كلية الاداب والعلوم و جامعة لوسيل و جامعة الدوحة و كلية أي أف جي بالتعاون مع جامعة أبردين و MIE SPPU ميلستون الدولي للتعليم و جامعة الريان و جامعة northumbria و كلية المجتمع و كلية التأسيس الجامعي و جامعة أولستر و جامعة جورج تاون و جامعة نورث ويسترن و الجسر الأكاديمي و جامعة ليفربول جون مورس و اكاديمية قطر لعلوم الطيران و المعهد العالمي للدراسات و السفارة الامريكية و مركز سكوربلسScorePlus و معاهد EF العالمية و برنامج التطوع - مؤسسه حمد الطبية و إدارة تثقيق المرضى - مؤسسه حمد الطبية و برنامج التغذية العلاجية

كما شارك في الملقتى مؤسسه حمد الطبية و برنامج حمد للوقاية من الاصابات- مؤسسه حمد الطبية و هيئة تنظيم مركز قطر للمال و وزارة العمل و مكتب قبولك للخدمات التعليمية و مقدام للتكنولوجيا و الخطوط الجوية القطرية و بنك قطر الوطني و البنك الأهلي و البنك التجاري و مصرف قطر الاسلامي و مصرف الريان و البنك العربي و بنك HSBC و يونايتد بنك ليميتد و بنك لشا و بنك ستاندرد تشارتر و بنك قطر الدولي الإسلامي و شركة قطر غاز و جامعة كارنجي ميلون.

بهدف التعرف على العملة القطرية ومراحل تطورها

طالبات مدرسة قطر للعلوم المصرفية في زيارة لمصرف قطر المركزي

استضاف مصرف قطر المركزي طالبات مدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية للبنات، يوم الخميس 27 أكتوبر 2022، في زيارة ميدانية وذلك بهدف تعريفهم العملة الرسمية لدولة قطر، حيث أقيمت ندوة تعريفية بالعملة القطرية استهدفت تعريف الطالبات بالمراحل المختلفة التي مرت بها عملة دولة قطر، مناقشة التضخم وتأثيره على اقتصادات العالم، وكذلك عرض العديد من نماذج العملات التي مرت بها دولة قطر، وعرضت كذلك العملة القطرية التذكارية لكأس العالم. وفي نهاية الزيارة قامت الطالبات بكتابه تقرير يلخص ما تم مناقشته في الورشة.

نفذتها مدرسة قطر للعلوم المصرفية الثانوية للبنات

ورشة حول مهارات التسويق في الشركات الناشئة

ضمن خطة البرامج والأنشطة التدريبية للطالبات في مجال إدارة الأعمال والبنوك من خلال التعاون مع المؤسسات الحكومية والأفراد، والجهات الخاصة بالتخصص في مجال التدريب والتطوير لأفراد المجتمع والمؤسسات الأخرى، وفي إطار تبادل الخبرات وتعزيز الشراكات المجتمعية بين المؤسسات الأخرى ، وذلك بهدف تأهيل الطالبات لسوق العمل ، استضاف قسم التعليم الإلكتروني بمدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية للبنات رائدة الأعمال الدكتورة لطيفة الدرويش عضو سيدات الأعمال القطريات يوم الأربعاء الموافق 12 أكتوبر 2022 من خلال تقديم ورشة عن (مهارات التسويق في الشركات الناشئة) والتي تهدف إلى تعريف الطالبات بمهارات التسويق والمبيعات، ما هو التسويق: ما نقوم به في برامج التواصل الاجتماعي للتسويق والبيع، أساسيات التجارة الإلكترونية أهم النقاط الأساسية (المنصة – العميل – منتج)، أنواع المشاريع الأكثر مناسبة للتجارة الإلكترونية، وأفضل الحملات الدعائية، بوابة الدفع الإلكترونية الآمنة، الخطة التسويقية وجدول تنفيذ الخطة التسويقية. وفي نهاية اللقاء أهدت الدكتورة لطيفة الدرويش للطالبات والإدارة والفريق التخصصي كتابها عن (دليل عمل المرأة في قطر).

قطر للعلوم المصرفية تنظم ورشة الادخار والاستثمار الأمثل

نظمت مدرسة قطر للعلوم المصرفية ورشة «الادخار والاستثمار الأمثل» والتي قدمت خلالها المعلمة في ماده تنميه ذاتيه ومهنيه مها السليطي للصف الثاني عشر تخصص مصارف واموال، درس بعنوان المستندات والذي يهدف إلى التعرف على الخدمات والمنتجات البنكية واستراتيجية خدمة العملاء المستخدمة في التواصل المثمر مع العملاء من خلال لعب ادوار الموظفين في البنك من الاستقبال وخدمه العملاء و الصراف وتقديم الخدمات البنكية وتطوير مهاره خدمه العملاء وعرض الخدمات والمنتجات البنكية والترويج لها بطريقه فاعله مما يسهم في تأهيل الطالبات لسوق العمل بما يتماشى مع رؤيه قطر 2030 في التنمية البشرية والاقتصادية لتفعيل المهارات المتنوعة مثل مهاره خدمه العملاء والالقاء والعمل في فريق والقيادة الفاعلة . وقامت الأستاذة مريم السليطي مسئولة الموقع الالكتروني و مواقع التواصل الاجتماعي في بورصة قطر ،بتعريف الطالبات عن بورصة قطر وتاريخها، وأضافت معلومات عن الاكتتاب والتداول، وناقشت الحضور عن أهمية الادخار والاستثمار للمنفعة في المستقبل.

وتتميز مدرسه قطر للعلوم المصرفية واداره الاعمال الثانوية للبنات بغرف محاكاه بنكيه مثل بنك قطر الوطني الداعمة لرؤيه ورساله التربية والتعليم والتعليم العالي من حيث توفير فرص متكافئة للحصول على تعليم عالي الجودة.

فاطمة عبدالعزيز الشويطر:

قطر للعلوم المصرفية تحقق أحلامي

قالت فاطمة عبدالعزيز الشويطر، الطالبة في الصف العاشر، أنها اختارت مدرسة قطر للعلوم المصرفية وادارة الاعمال، نظراً لحبها مجال الصيرفة وادارة الاعمال، مشيرة إلى أن تواجدها في مدرسة قطر للعلوم المصرفية يحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وذلك بفضل المستقبل الواعد الذي توفره المدرسة مقارنة بالمدارس الأخرى.

وأوضحت أن مدرسة قطر للعلوم المصرفية تتمتع بتنوع التخصصات والخيارات ما يوفر للطالبات فرصة اختيار افضل تخصص لعيش مستقبل مشرق لأننا اجيال الغد ، وأبدت أعجابها الشديد بروح المعلمات والطالبات في المدرسة، مشيرة إلى أن الجميع متفاؤل ويعُد الاخريين بالطاقة الإيجابية.

الدانة سلمان الهيال:

قطر للعلوم المصرفية تصقل مهاراتي

قالت الدانة سلمان الهيال، الطالبة في الصف العاشر: عرفت مدرسة قطر للعلوم المصرفية ولفتت نظري بكونها مدرسة متخصصة، وحيث أنني مهتمة بتخصص المحاسبة والمالية و"البزنس" بشكل عام، فأن المدرسة تعمل على صقل قدراتي قبل الجامعة ودخول مجال العمل. أضافت: تميزي في الدراسة يجعلني متميزة ويوفر فرص اكبر في المستقبل حيث سيكون عندي فكره عامه عن التخصص وبيئة العمل وهذا يمكن أن لا توفره معظم الجامعات. ومن خلال مدرسة قطر للعلوم المصرفية زادت ثقتي باستكمال دراستي في هذا المجال كما زاد طموحي لتحقيق ما أسعى إليه.

الجوري الرميحي:

قطر للعلوم المصرفية تلبي تطلعاتي المستقبلية

أكدت الجوري الرميحي، الطالبة في الصف الحادي عشر: السبب في أنني أخترت مجال إدارة الأعمال ومدرسة قطر للعلوم المصرفية في قطر هو أنه سيساعدني في تحقيق أحلام طفولتي فمنذ أن كنت طفلة كنت أحب بيع منتجات للناس وكنت أصنع متاجر صغيرة ومتاجر الحرف من إبداعي ثم أخذهم معي إلى كل تجمع وعرفت منذ ذلك الحين أنني أحب فعل ذلك وأرت أن أفعل شيئا مرتبطاً به في المستقبل. وقالت: مع مرور الأعوام بدأت في البحث عن مجال إدارة الأعمال واكتشفت أن هناك حوالي 7000 سيدة أعمال قطرية ولكن هذا يساوي 6% فقط مقارنة ب94% من نصيب رجال الأعمال وهذا ما جعلني أضع في بالي كوني أفضل رائدة أعمال لرفع راية الوطن وتشجيع جميع النساء على تحقيق أحلامهم.

بهدف تعريف الطالبات بالمسابقة

مسابقة برنامج أنا رائد في زيارة لمدرسة قطر للعلوم المصرفية للبنات

استضاف قسم المواد التخصصية بمدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية للبنات الأستاذة علا عابدين مدربة بنك قطر للتنمية، والأستاذة بلقيس اليزيدي موجهه إدارة الأعمال في وزارة التعليم والتعليم العالي يوم الثلاثاء الموافق20 سبتمبر 2022 وذلك بهدف تعريف الطالبات على برنامج أنا رائد ودعوتهم للمشاركة في مسابقة ريادة الاعمال على مستوى مدارس قطر، فقد قامت بتقديم ورشة للطالبات لشرح آلية البرنامج وللدعوة للتسجيل للراغبات في المشاركة ، ومناقشة جدول الورش الذي سوف يتم العمل به لتدريب الطالبات وتهيئتهم لتحقيق الفوز.

في الأسبوع العالمي للمستثمر العالمي

مدرسة قطر للعلوم المصرفية الثانوية للبنات تستضيف هيئة مركز قطر لتنظيم المال

استضاف قسم الإرشاد الأكاديمي - قسم المواد التخصصية – بمدرسة قطر للعلوم المصرفية وإدارة الأعمال الثانوية للبنات هيئة مركز قطر لتنظيم المال يوم الثلاثاء الموافق 4 أكتوبر 2022 ، وذلك بهدف توعية الطالبات باسبوع المستثمر العالمي من خلال تقديم ورشة عن المستثمرين والإدارة المالية وبرنامج المسار القدم من هيئة مركز قطر لتنظيم المال، وكما استفادت الطالبات في التعرف على اسبوع المستثمر العالمي والادارة المالية وبرنامج المسار المقدم من هيئة مركز قطر للمال وذلك من خلال تقديم مشاريعهن في مواد التخصص.

توفير بيئة جاذبة للاستثمارات الأجنبية.. وزارة التجارة والصناعة:

قطر ترسخ مكانتها الاقتصادية وتواصل مسيرة التنمية

كشفت وزارة التجارة والصناعة أن عدد المصانع العاملة والمسجلة في دولة قطر بلغ 835، وأن أجمالي عدد المنتجات المصنعة في الدولة وصل إلى 1142 منتجاً.

وأشارت إلى أن أبرز جهودها خلال العام الماضي تمثلت في اطلاق مبادرات هادفة لحث المنشآت الصناعية المحلية على رفع طاقتها الإنتاجية وتنفيذ خطة عمل لفرق الرقابة الميدانية لضمان تدفق المواد الغذائية والتموينية، وتنظيم حملات تفتيشية للتأكد من توافر جميع السلع الاستهلاكية والخدمات، بالإضافة إلى مراقبة الأسعار ورصد المخالفات والتأكد من عدم الاحتكار.

وذكرت الوزارة أن أكثر من 30 جهة حكومية وشبه حكومية تم التنسيق معهم لإعطاء الأولوية لمنتجات الوطنية، مشيرة إلى تسجيل 700 طلب من الشركات المحلية والأجنبية خلال الأشهر الست الماضية، وقد بلغت عقود توريد عدد من الشركات المحلية 600 مليون ريال.

وقد عملت الوزارة بالتعاون مع الجهات المعنية بالدولة على إعداد القانون رقم 11 لسنة 2021 بشأن حماية العلامات التجارية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة الخاصة بالاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) والذي يتولى بموجبه مكتب حماية الملكية الصناعية، أو مكتب حماية حقوق المؤلف والحقوق المجاورة، بوزارة التجارة والصناعة، تسجيل العلامات التجارية الخاصة بالفيفا، وإيداع المصنفات والتسجيلات السمعية وأداءات فناني الأداء والبرامج الإذاعية الخاصة بالفيفا، وقد قامت الوزارة في هذا الصدد، بتسجيل أكثر من 500 علامة تجارية تابعة للفيفا وذلك بموجب القانون رقم (9) لسنة 2002 بشأن العلامات والبيانات التجارية والأسماء التجارية والمؤشرات الجغرافية والرسوم والنماذج الصناعية. كما قامت الوزارة بتسجيل ما يقرب من 180 علامة تجارية أخرى ذات صلة بالفيفا وذلك بموجب القانون رقم (11) لسنة 2021. وبدوره، منح الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) حقوق استخدام علامته لنحو27 شركة وشريكا تجاريا له.

تجاوز التحديات

تجاوزت دولة قطر كافة التحديات التي واجهت الاقتصادات العالمية خلال السنوات الماضية، وإرساءها دعائم مرحلة جديدة تتبنى مقاربة تسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي، مما رسخ مكانتها كواحدة من أقوى الاقتصادات الإقليمية، والواعدة على الصعيد العالمي.

وقدمت دولة قطر بفضل السياسات الاقتصادية التي تبنتها خلال السنوات الماضية

نموذجا اقتصاديا متطورا رسخ مكانتها كمحور اقتصادي رئيسي في المنطقة، إذ تمكنت من تجاوز مختلف التحديات الإقليمية والعالمية، وأرست أسس مرحلة اقتصادية جديدة توجهت من خلالها إلى الاعتماد على قدراتها الذاتية ودعم المنتجات الوطنية، وتعزيز انفتاحها على مختلف شركائها التجاريين حول العالم.

وتبنت قطر مقاربة تسهم في تحقيق التوازن بين الاقتصاد القائم على النفط والاقتصاد الحقيقي الذي يعتمد على القطاعات غير النفطية، حيث استثمرت هذه المقاربة في توجيه الموارد المهمة لقطاع النفط والغاز نحو دعم البرامج الرامية لتحقيق التنوع الاقتصادي.

وتلعب وزارة التجارة والصناعة دوراً بارزاً في دعم الجهود الوطنية الرامية للنهوض بالصناعات القطرية ودعمها وتوسيع نطاقها، بما يسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من جهة، ودعم النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يتماشى مع خطط التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 من جهة أخرى.

وقد عملت الوزارة في هذا الصدد على تشجيع المؤسسات الصناعية الوطنية على رفع إنتاجيتها بما يتماشى مع محددات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022)، واستراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية عبر إطلاق العديد من المبادرات الهادفة بما في ذلك مبادرة العقود الإطارية المشتركة بالتعاون مع وزارة المالية ومؤسسة حمد الطبية، حيث تم البدء بقطاع الصناعات الدوائية والمعدات الطبية على أن تتوسع هذه

> **دعم الجهود الوطنية للنهوض بالصناعات المحلية**

الخطوة لتشمل قطاعات أخرى وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما قامت وزارة التجارة والصناعة برفع مستوى وصول السلع والمنتجات الوطنية إلى أكبر عدد من منافذ البيع بالدولة، وذلك من خلال التوجيه بتخصيص نحو 50 % من المعروضات لصالح المنتجات القطرية، بالتوازي مع التنسيق مع أكثر من 30 جهة حكومية وشبه حكومية لتحفيزها على إعطاء الأولوية للمنتجات الوطنية وزيادة مشترياتها في هذا المجال.

مبادرة ألف فرصة

وأطلقت الوزارة مبادرة ألف فرصة التي تمثل جزءا من المنصة الإلكترونية للنافذة الواحدة، والتي تتيح للمستثمر المحلي الاطلاع على الفرص والمشاريع القائمة والمستقبلية التي من شأنها تلبية مختلف احتياجاته سواء من منتجات أو خدمات تقدمها شركات القطاع الخاص المحلية وتساهم هذه المبادرة في توفير فرص استثمارية واقتصادية مهمة تعود بالنفع على القطاع الصناعي الذي شهد خلال السنوات الماضية تطورا ملحوظا.

وطرحت الوزارة فرص استثمارية وذلك بالشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص بهدف ترسيخ التنوع الاقتصادي ودعم القطاعات غير النفطية، لا سيما القطاع السياحي، الذي يؤدي دورا مهما في تعزيز المكانة الرائدة لدولة قطر كواحدة من أهم الوجهات السياحية في المنطقة والعالم.

وسعت دولة قطر إلى تسريع وتيرة إطلاق المبادرات والبرامج والقوانين الداعمة للاقتصاد الوطني والمحفزة على الإنتاج والاستثمار، وقد أطلقت وزارة التجارة والصناعة، في هذا السياق، العديد من المبادرات الرامية إلى تشجيع القطاع الخاص على المساهمة الفاعلة في الاقتصاد الوطني من خلال دعم المنتج الوطني.

وقد حددت استراتيجية التنمية الوطنية (2018 – 2022) البرامج والمشاريع التي من شأنها أن تسهم بشكل مباشر في تسريع وتيرة التنويع الاقتصادي في الدولة، ومن بينها تشجيع تنافسية الصادرات القطرية اعتمادا على البنية التحتية والخدمات اللوجستية المتطورة، وتفعيل الشبكات الإقليمية والدولية بهدف تأسيس سلاسل توريد أكثر تنافسية وامتدادا، وعقد اتفاقيات تجارة دولية وإقليمية تدعم مكانة دولة قطر في الأسواق الرئيسية، وتحفيز المستثمرين المحليين وتوجيههم نحو الاستفادة من الفرص الواعدة التي يتيحها عدد من القطاعات الحيوية المختارة، وأهتمت هذه الاستراتيجية كذلك بوضع إطار تشريعي وتنظيمي محفز للاستثمار الأجنبي، وتعزيز الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، والعمل على تطوير براءات الاختراع وتحويلها لسلع تجارية تنافسية، كما نصت على أهمية الاستمرار في تنفيذ البرامج الهادفة لتشجيع القطاع الخاص وتوفير بيئة أعمال مثالية، إلى جانب تنفيذ عدد من البرامج والمشاريع الهامة الأخرى.

استراتيجية التنمية الوطنية

وحول المشاريع التي ستحظى بالأولوية في استراتيجية التنمية الوطنية الثالثة (2023 - 2027)، فتعمل الوزارة على التنسيق مع مختلف الجهات المعنية بالدولة لإعداد الاستراتيجية القطاعية الخاصة بها بناء على الأهداف التنموية التي تم تحقيقها والتي تعد ثمرة الشراكة الفاعلة بين القطاعين الحكومي والخاص وكافة الجهات المعنية، من أجل دعم مسيرة الدولة في سبيل تحقيق رؤيتها الوطنية 2030، وقد أسهمت الاستراتيجيات التنموية التي تبنتها الدولة برسم السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق التنوع الاقتصادي وتفعيل مساهمة القطاع الخاص على المستوى الاقتصادي، وتعزيز الأمن الغذائي من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض السلع الغذائية الزراعية والصناعية، فضلا عن تطوير بيئة الأعمال، وزيادة متوسط مستوى الإنتاجية لبعض القطاعات، والتوسع في استخدام التكنولوجيا والابتكار في عدة مجالات، بما في ذلك الصناعات الصغيرة والمتوسطة وغيرها من الأنشطة الإنتاجية الأخرى.

مبادرات هادفة لدعم المنشآت الصناعية المحلية

وتحرص دولة قطر على إصدار حزمة من القوانين لتحفيز الاستثمارات الأجنبية بالاعتماد على تشريعات متطورة مثل قانون تنظيم استثمار رأس المال غير القطري في النشاط الاقتصادي، وقانون تنظيم الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، وقانون تنظيم تملك غير القطريين للعقارات والانتفاع بها، وتفسح الدولة المجال لاستثمار رأس المال الأجنبي في العديد من القطاعات الإنتاجية، وأتاحت تملك الشركات بنسبة تصل إلى 100 % في رأس المال وتقديم الإعفاءات الضريبية والجمركية وتسهيل وتبسيط إجراءات الاستثمار عبر النافذة الواحدة، فضلا عن فتح المجال للمستثمرين الأجانب بتملك العقارات وفقا للضوابط عقب إصدار قرار مجلس الوزراء، بتحديد المناطق التي يجوز فيها لغير القطريين تملك العقارات والانتفاع بها، وشروط وضوابط ومزايا وإجراءات التملك والانتفاع وذلك بما يتماشى مع القانون ذي الصلة، لاسيما أن المناطق التي تم تخصيصها للتملك والانتفاع تعد نموذجية وفق أحدث المواصفات التخطيطية والعمرانية العالمية.

الاستثمار الأجنبي

وأفاد التقرير الصادر عن مجلس الأعمال القطري الأمريكي بأن الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر اتخذ منحى تصاعديا بفضل بيئة الأعمال والبنية التحتية المتطورة، والأداء المتوازن للقطاع المالي، بما أثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي للدولة والذي من المتوقع أن يرتفع إلى 3.9 % في العام 2022، كما تشير التوقعات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للدولة سيرتفع من 161 مليار دولار في العام 2021 إلى 201 مليار دولار في العام 2025، مثلما من المتوقع أن يصل في العام 2022 إلى 172 مليار دولار، يليه 181 مليار دولار في العام 2023 و191 مليار دولار في العام 2024.

وجاءت مبادرة «النافذة الواحدة» في إطار حرص الوزارة على استكمال مسيرتها نحو التحول الرقمي، بما يترجم توجيهات القيادة الحكيمة بالارتقاء ببيئة الأعمال في دولة قطر عبر تحقيق الاستفادة المثلى من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الأداء التشغيلي للخدمات المقدمة ودعم الاقتصاد الوطني، وتوجهت الوزارة نحو المساهمة في تحقيق أهداف الدولة للتحول الرقمي الشامل، وإلغاء المعاملات الورقية، ورقمنه كافة الإجراءات الحكومية.

وبادرت وزارة التجارة والصناعة بتكريس وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع الجهات والهيئات الحكومية المعنية بهدف تيسير واختصار إجراءات منح الموافقات والتراخيص اللازمة لتأسيس الأعمال وإتاحة الوصول إلى هذه الخدمات عبر المنصة الالكترونية الذكية للنافذة الواحدة، بحيث يتم تحقيق التكامل بين مختلف الإجراءات ودمجها بما يحول دون تكرارها، ويتيح استخدام الإجراء الواحد لإنجاز خدمات متعددة، بما يسهم في اختصار مراحل تأسيس الشركات والمنشآت الصناعية في الدولة، وقد تم التوجه عبر النافذة الواحدة نحو مساعدة المستثمرين خلال مختلف مراحل تأسيس الشركات بدءا من مراحل التخطيط ومرورا بإجراءات التسجيل ووصولا إلى إصدار التراخيص اللازمة عبر واجهة إلكترونية تصل المستثمر بنحو 18 جهة حكومية في منصة واحدة، وذلك في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.

تشغيل 63 مصنعاً جديداً.. وزارة التجارة :

361 مليار ريال قيمة صادرات قطر خلال 9 أشهر

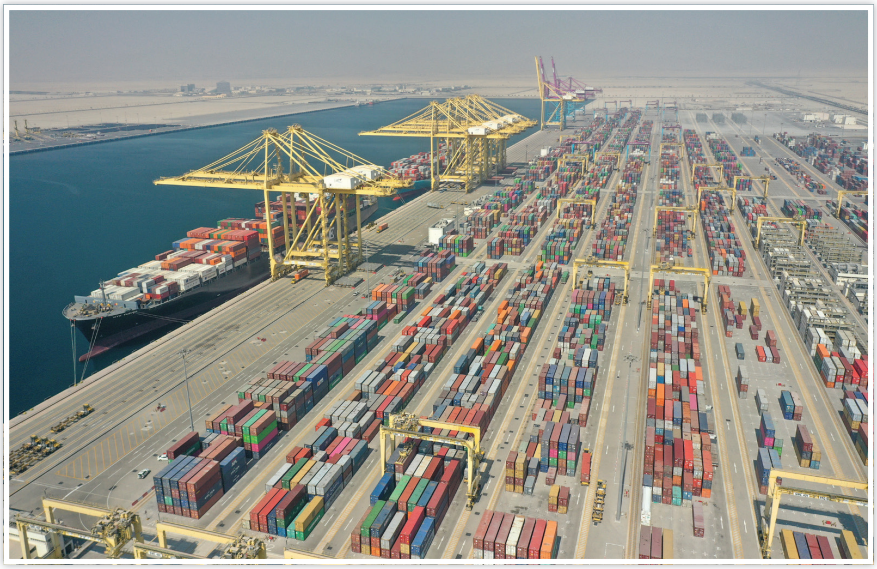

كشفتْ بياناتُ وزارة التجارة والصناعة عن تشغيل 63 مصنعًا جديدًا وتسجيل 2218 مُنتجًا محليًا خلال الفترة من يناير حتى سبتمبر من عام 2022.

كما أظهرت احصائيات وزارة التجارة والصناعة أن قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي بلغت 361 مليار ريال خلال 9 أشهر من العام الماضي.

وكشفت البيانات التفصيلية التي أصدرتها وزارةُ التجارة والصناعة عن تسجيل عدد 1100 مُنتج محلي جديد، وتشغيل 17 مصنعًا جديدًا خلال الربع الثالث من عام 2022.

كما بلغت قيمةُ الصادرات ذات المنشأ المحلي مستوى 136 مليار ريال، وبمُعدل التزام للمصانع بالمُتطلبات الصناعية بواقع 72 بالمئة في الربع الثالث من العام الجاري، فيما سجل عدد العاملين في المصانع زيادة بواقع 840 عاملًا، وبلغ مُعدل الوقت المُستغرق لخدمات التنمية الصناعية 1.5 يوم.

وخلال الربع الثاني من العام الماضي كشفت بيانات وزارة التجارة والصناعة عن تشغيل 33 مصنعًا جديدًا وتسجيل 98 مُنتجًا، فيما بلغت قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي 124 مليار ريال.

كما بلغت مُساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 24 مليار ريال خلال الربع الثاني من عام 2022.

وجرى تسجيلُ 23 مصنعًا وتسجيل 920 مُنتجًا خلال الربع الأول من العام الماضي، بينما بلغت قيمة الصادرات ذات المنشأ المحلي 101 مليار ريال خلال الفترة ذاتها.

وبلغت مُساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي 18 مليار ريال في الربع الأول من العام الماضي، ما يعنى أن إجمالي مُساهمة هذه الصناعات بلغ 32 مليار ريال خلال النصف الأول من 2022.

وأشارت الوزارةُ إلى إصدار 18823 سجلًا تجاريًا جديدًا في الفترة بين يناير إلى نهاية أغسطس 2022، بنسبة زيادة قدرها 132 بالمئة، مُقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

كما تمَ إصدارُ 17654 رخصة تجارية جديدة في الفترة بين يناير إلى نهاية أغسطس 2022، بنسبة زيادة قدرها 138 بالمئة، مُقارنة بالفترة نفسها العام الماضي، إضافة إلى تجديد 30414 سجلًا تجاريًا، وتجديد 35908 رخص تجارية في الفترة ذاتها.

وتعملُ وزارةُ التجارة والصناعة على دعم الجهود الوطنية الرامية للنهوض بالصناعات القطرية ودعمها وتوسيع نطاقها، بما يُسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي للدولة من جهة، ودعم النمو الاقتصادي للقطاعات غير النفطية بما يتماشى مع خطط التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدولة لتحقيق أهداف رؤية قطر الوطنية 2030 من جهة أخرى.

كما تعمل الوزارة على تشجيع المؤسسات الصناعية الوطنية على رفع إنتاجيتها بما يتماشى مع مُحددات استراتيجية التنمية الوطنية الثانية (2018-2022)، واستراتيجية قطر الوطنية للصناعات التحويلية عبر إطلاق العديد من المُبادرات الهادفة بما في ذلك مُبادرة العقود الإطارية المُشتركة بالتعاون مع وزارة

المالية ومؤسسة حمد الطبية، حيث تم البدء بقطاع الصناعات الدوائية والمُعدات الطبية على أن تتوسع هذه الخُطوة لتشمل قطاعات أخرى وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

وتسعى وزارةُ التجارة، إلى رفع مستوى وصول السلع والمُنتجات الوطنية إلى أكبر عدد من منافذ البيع بالدولة، وذلك من خلال التوجيه بتخصيص نحو 50 % من المعروضات لصالح المُنتجات القطرية، بالتوازي مع التنسيق مع أكثر من 30 جهة حكومية وشبه حكومية لتحفيزها على إعطاء الأولوية للمُنتجات الوطنية وزيادة مُشترياتها في هذا المجال.

ألف فرصة استثمارية

وكانت وزارة التجارة قد أعلنت مؤخرًا عن إطلاق مُبادرة «ألف فرصة» التي تُمثل جزءًا من المنصة الإلكترونية للنافذة الواحدة، والتي تُتيح للمُستثمر المحلي الاطلاع على الفرص والمشاريع القائمة والمُستقبلية التي من شأنها تلبية مُختلف احتياجاته سواء من مُنتجات أم خدمات تُقدمها شركات القطاع الخاص المحلية.

ومن المُتوقع أن تُسهمَ هذه المُبادرة في توفير فرص استثمارية واقتصادية مُهمة تعود بالنفع على القطاع الصناعي

> **تشغيل 63 مصنعًا جديدًا وإصدار 17654 رخصة تجارية**

الذي شهد خلال السنوات الماضية تطورًا ملحوظًا.

ونوَّهت وزارةُ التجارة إلى أن مُبادرة «النافذة الواحدة» تُساهم في تسريع وتيرة الأعمال وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وقالت: إنَّ هذه المُبادرة جاءت في إطار حرص الوزارة على استكمال مسيرتها نحو التحول الرقمي، بما يترجم توجيهات القيادة الحكيمة بالارتقاء ببيئة الأعمال في دولة قطر عبر تحقيق الاستفادة المُثلى من التكنولوجيا الرقمية لتعزيز الأداء التشغيلي للخدمات المُقدمة ودعم الاقتصاد الوطني، لافتة إلى أن الوزارة توجهت نحو المُساهمة في تحقيق أهداف الدولة للتحول الرقمي الشامل، وإلغاء المُعاملات الورقية، ورقمنة كافة الإجراءات الحكومية.

وبادرت تعزيز الشراكة مع الوزارة بتكريس وتعزيز التعاون والتنسيق المشترك مع الجهات والهيئات الحكومية المعنية بهدف تيسير واختصار إجراءات منح الموافقات والتراخيص اللازمة لتأسيس الأعمال وإتاحة الوصول إلى هذه الخدمات عبر المنصة الإلكترونية الذكية للنافذة الواحدة، بحيث يتم تحقيق التكامل بين مُختلف الإجراءات ودمجها بما يحول دون تَكرارها، ويُتيح استخدام الإجراء الواحد لإنجاز خدمات مُتعددة، بما يُسهم في اختصار مراحل تأسيس الشركات والمُنشآت الصناعية في الدولة.

وأوضحت أنه تم التوجه عبر النافذة الواحدة لمُساعدة المُستثمرين خلال مُختلف مراحل تأسيس الشركات بدءًا من مراحل التخطيط ومرورًا بإجراءات التسجيل ووصولًا إلى إصدار التراخيص اللازمة عبر واجهة إلكترونية تصل المُستثمر بنحو 18 جهة حكومية في مِنصة واحدة، وذلك في أي وقت ومن أي مكان حول العالم.

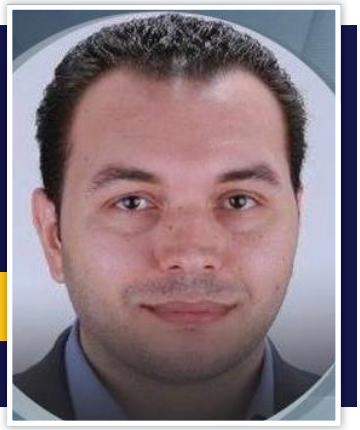

هل يجوز لمدققي الحسابات الابلاغ عن عملائهم ؟

حجاج نصار
hhnn.nassar@gmail.com

> من العلامات المميزة لمهنة المحاسبة بشكل عام أنها تقع ضمن ما يسمي بمهن "حراس البوابات" ويعود هذا المسمي تاريخيا إلى الاساطير، والتي تشكل البني العمقية التي يقوم عليها العقل الجمعي للمجتمع، فشكلت التسمية كناية عن الدور المهم الذي تؤديه مهنة المحاسبة فى المجتمعات بشكل عام، لدورها الكبير فى توصيل المعلومات الهامة عن الانشطة الاقتصادية وجوهرية هذه المعلومات لمتخذي القرارات

هذا بالاضافة لامتلاكها الادوات التي تسمح لها بإدخال الشركات الى مجتمع الاعمال والنظام المالي، او صلاحيات الدخول الى المناطق المجهولة فى الاعمال واستخراج المعلومات التي تراها ضرورية لابداء رأيها حول عدالة القوائم المالية من عدمه. فخلال هذه الدورة التي تبدأ بالتكليف وتنتهي بالتقرير، تقع على المحاسبين فى الممارسة العامة، مسؤولية تجاه المجتمع والصالح العام فى اتخاذ الاجراءات اللازمة اخلاقيا وقانونيا اذا تبين له اثناء عمله ان هناك عدم امتثال او اشتباه فى عدم امتثال تستوجب اتخاذ اجراءات معينة فى اطار الحدود التي حددتها التشريعات ذات الصلة ومدونات السلوك.وهو ما يثير التساؤل هل يجب علي المحاسبين ان يقوموا بالابلاغ عن عملائهم؟ وخاصة فى ظل بنية ثقافية تكمن خلف ممارسات الاعمال ظهرت فى مقولات مثل "العميل دائما على حق" و " سرية العملاء اولوية قصوي" وغيرها من المقولات والتي ليست فى حد ذاتها خاطئة ولكن تكمن خطورتها فى ان يتم ممارستها بشكل خاطئ وتصبح وسيلة لتجاوز المصلحة العامة للمجتمع والتخلي عن الدورالاخلاقي الذي يقع على مهنة المحاسبة بشكل رئيسي.

آثار جريمة غسل الاموال ..ما خلف الأموال

يكمن الأثر المدمر وتداعياته الأعمق لتلك الجريمة في تقويض مجتمعات بأكملها وخاصة اذا كانت قائمة على جريمة اصلية تستهدف الطاقة الحيوية للمجتمعات ورصيدها من الموارد البشرية مثل المخدرات، حيث ان نجاح عمليات غسل الاموال تعني استمرار الجريمة الاصلية، وهذا ناتج عن استدامة تدفق الاموال منها واليها، فى نسق دائري متراكم من الجريمة الاصلية الى الاموال ومن الاموال الى الجريمة الاصلية وآثار ذلك فى تدمير واستنفاذ مخزون الطاقة البشرية لأي مجتمع، سواء بمعول الجريمة الاصلية

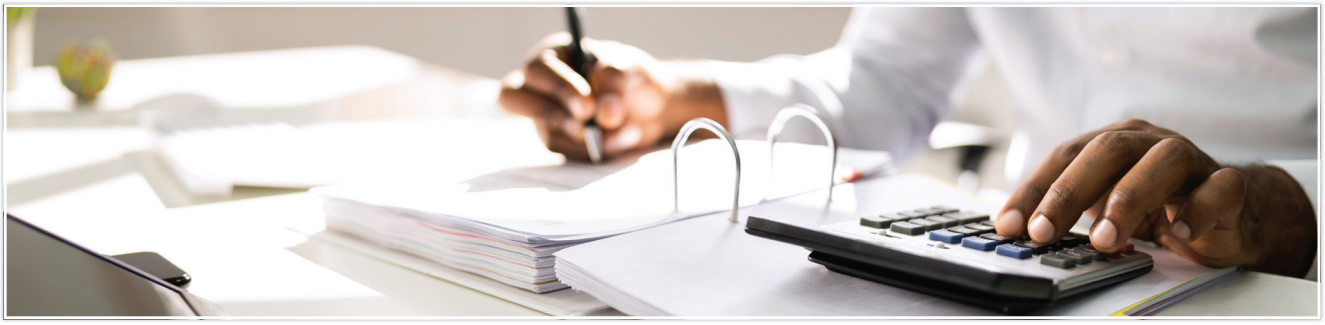

وخاصة الجرائم الخطيرة في ذاتها مثل المخدرات والفساد وغيرها أو بمعول الاموال التي تخرج من ارتكاب هذه الجرائم.

ونتيجة للآثار الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجريمة، أصبح من المنطقي أن ترتقي جريمة غسل الاموال إلى مستوي الخطر القومي على مستوي الدول وفقا لتوصيات مجموعة العمل المالي ((FATF، علي اساس ان النقود تلعب دور الوسيط وممثل القيمة، وبالتالي اصبحت نقطة التقاء كل شئ في المجتمعات المعاصرة، ما حدا بالتوصيات الدولية ان يتحول منظورها كما منظور الدول من الاقتصار على مكافحة الجرائم الاصلية في ساحات جهات انفاذ القانون الى بديل آخر وهو ساحات النظام المالي وبواباته.

الاطار العام لمكافحة الجرائم المالية

وتجلي ذلك في تدشين الامم المتحدة لاتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية عام 1988 ، حيث بدأ التحول في النظر الى الظاهرة ليس فقط من ناحية الجريمة الاصلية ولكن من ناحية "عائدات الجريمة" وترجم ذلك لاحقا في الاطار العام لمكافحة غسل الاموال ((FATF لمجموعة العمل المالي في اربعة مناطق اساسية : هي القطاع العام والقطاع الخاص وجسور التواصل بينهما والتعاون الدولي. وتقوم تلك الاستراتيجية على اعادة توزيع المسؤولية بين القطاع العام والخاص في المجتمع للتحكم في الجريمة وحماية المجتمع، والذي تتابع لاحقا في التزامات تشريعات مكافحة غسل الاموال مثل "العناية الواجبة على العملاء، والاحتفاظ بالسجلات، والابلاغ عن الاشتباه لوحدات المعلومات المالية" ولكن كان من اهم ادواتها هو كود الالتقاء بين القطاع العام ممثلة في جهات انفاذ القانون وبين القطاع الخاص العامل في المجتمع هو آلية تقارير الاشتباه في جريمة غسل الاموال.

ميلاد تقارير الاشتباه في غسل الاموال

تمثل التزامات رفع تقارير الاشتباه الى وحدة المعلومات المالية في الدول من الالتزامات الاساسية في تشريعات مكافحة غسل الاموال، حيث يعتبر هذا التقرير بمثابة نقطة الوصل بين جهات انفاذ القانون ومؤسسات القطاع الخاص بشكل عام. ويقوم الاشتباه وتحديده على معيارين رئيسيين " الاشتباه" او " توفر اسس معقولة للإشتباه" والمعيار الاول هو ذاتي والمعيار الثاني هو معيار موضوعي. ولكن في الاغلب تعتمد وحدات المعلومات المالية في انتاج ما يسمي "مؤشرات الاشتباه" والتي تعتمد عليها المؤسسات بشكل عام في تحديد العمليات غير المنطقية في اطار عملها المعتاد. وتقوم آلية العمل داخل مؤسسات القطاع الخاص على وضع الانظمة اللازمة لانتاج التقارير الداخلية حول العمليات غير الطبيعية والتي لا تتسق مع الشكل المعتاد للعمليات داخل المؤسسات بإختلاف التفاصيل، فعلي سبيل المثال فإن المؤسسات المالية ملزمة بوضع انظمة لانتاج تقارير الاستثناءات ""flagging report وهذه التقارير يرتبط بها عمليات تحقيق داخلية للوصول الى قرار منطقي حول الاستمرار الى الخطوة التالية وهي رفع التقارير الى وحدة المعلومات المالية من عدمه.

التزامات المدققين المهنيين

في اطار ما تقدم وفي اطار الصلاحيات التي خولتها القوانين للمدققين المهنيين، من وصول الى كافة المعلومات الخاصة بعميل ما في اطار تكليف الخدمات التي يقدمونها، تقوم التزامات المدققين في اطارين هامين هو الاطار الاخلاقي والذي تفرضه المهنة عليهم، والاطار التشريعي وفقا للدولة التي يعمل فيها وتتوزع هذه الالتزامات حول اجراءات العناية الواجبة وتقييم المخاطر والعناية الواجبة المستمرة ومراقبة المعاملات والتزامات الابلاغ وحظر التنبيه بالاضافة الى حفظ السجلات.

وهذه الالتزامات تضع المحاسبين امام تحديات اخلاقية بشكل اساسي تنبع من قبول مهنة المحاسبة لمسؤولية التصرف من اجل الصالح العام، وتداعيات ذلك من الحاجة الى رؤية عميقة لهذه الالتزامات وفروقها الدقيقة لتحقيق الالتزام لها، وقبل ذلك تحمل المسؤولية الأخلاقية امام المجتمع.

صندوق النقد الدولي:

4.5 % نمو الاقتصاد الوطني المتوقع خلال 2023

أكدتْ تقاريرُ اقتصاديةٌ أنَّ دولة قطر سوف تواصل حصدَ التصنيفات الائتمانية القوية بدعم من الفائض المالي المُقدر بـ 29 مليار ريال، في موازنة العام المُقبل.

كما أكدت التقاريرُ أنَّ تحسن التصنيف الائتماني لدولة قطر يعكس متانةَ وقوة الاقتصاد القطري والاستقرار المالي الذي تشهدُه دولة قطر، ما يزيد من جاذبية الدوحة للاستثمارات الأجنبية.

وحسب إحصائيات صادرة عن صندوق النقد الدولي فإنه يتوقعُ نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.5 % خلال العام المُقبل، ما يجعله يتصدرُ أسرع الاقتصادات نموًا في المنطقة.

كما تُشيرُ توقعاتُ صندوق النقد الدولي إلى أنَّ مُعدلات التضخم في دولة قطر سوف تبقى مُتدنيةً، ولا تتجاوز 3.3 % خلال العام المُقبل، مقارنةً بمُعدلات التضخم العالمية التي ستصل 6.5 % خلال 2023.

وتأتي التوقعاتُ الاقتصاديةُ بنموٍّ الاقتصاد القطري خلال العام المُقبل مبنية على الإنجازات الكبيرة التي حققها خلال 2022، والتي نالَ على أثرها أفضل التصنيفات الائتمانية العالمية.

وتعتبرُ دولةُ قطر واحدةً من الدول التي امتلكت القدرةَ على الوفاء بالتزامات الديون، ما دفع وكالة «ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني إلى رفع تصنيف دولة قطر من «-AA» إلى «AA» مع نظرة مُستقبلية مُستقرة، مُشيرةً إلى أن قرارَها يستند إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وما يُسببه ذلك من ارتفاع في الإيرادات، وتراجع الحاجة إلى الاقتراض.

> **قطر تحصد أفضل التصنيفات الائتمانية العالمية**

وجاءَ القرارُ بعد رفع وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني نظرتَها المُستقبلية لقطر من مُستقرة إلى إيجابية، مع تأكيد تصنيفها عند «AA3».

وقالت «موديز»: إنَّ نظرتها تعود إلى ارتفاع أسعار الطاقة، حيث من المُتوقع أن يُحقق ذلك فائضًا كبيرًا في الميزانية، وهو ما يُساعد البلاد على إدارة الديون في الأمد المتوسط.

ومن أبرز نقاط القوة التي تستند إليها هذه التقديرات: نصيب الفرد العالي من الدخل، والاحتياطات الهيدروكربونية الضخمة وانخفاض تكلفة الاستخراج، والقيمة العالية لصافي الأصول، وكفاءة السياسيين الاقتصادية والمالية.

وأوضحت «موديز» أنَّ الإيرادات المُرتفعة والناتجة من ارتفاع أسعار الطاقة ساهمت في رفع كفاءة إدارة الدين العام للدوحة.

ورجحت أن الانخفاض المُتوقع في المصروفات الرأسمالية والزيادة المُتوقعة في صادرات الغاز المسال سيسهمان في تعويض أي انخفاض في الإيرادات مُستقبلًا؛ بسبب هبوط أسعار الطاقة على المدى البعيد.

كان تصنيف قطر السيادي بنهاية مارس 2022 مُستقرًا عند مستوى «AA» مع نظرة مُستقبلية مُستقرة، وَفق وكالات التصنيف الائتماني العالمية: «ستاندرد آند بورز» و«فيتش» و«كابيتال إنتليجينس»، في حين صنفت عند مستوى

مواصلة خطط زيادة إنتاج الغاز إلى 126 مليون طن سنويًا

«AA3» وَفق وكالة «موديز» و«A» وَفق وكالة «واي إتش إس» مع نظرة مُستقبلية سلبية، وهو ما يعكس حفاظ دولة قطر على جدارة ائتمانية قوية.

وفي مطلع مايو الماضي، ثبتت وكالة التصنيف الائتماني العالمية «ستاندرد آند بورز» التصنيف الائتماني السيادي لدولة قطر بالعملات المحلية والأجنبية على النحو التالي: مستوى (AA-) على المدى الطويل، و(A-1) على المدى القصير مع نظرة مُستقبلية مُستقرة، واستمرت على ذلك الحال حتى التصنيف الحديث مطلع نوفمبر الماضي.

وفي مُنتصف أبريل 2022، ثبتت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني العالمية التصنيف الطويل الأجل لمصدر العملات الأجنبية في قطر عند «-AA» مع نظرة مُستقبلية مُستقرة.

وقالت الوكالة: إنَّ هذا التصنيفَ يؤكد الوضع القوي للأصول السيادية القطرية، مُضيفة: إنَّ قطر من بين الدول التي تتمتع بأعلى مستويات من حصة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، كما أنها تتميز بهيكل مالي عام مرن وتوقعات مواتية لخفض الديون.

وتُخطط قطر لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المُسال بحوالي 64 % إلى 126 مليون طن سنويًا بين عامَي 2025 و2027.

يؤكد خبراء أن هذا التصنيف القوى قد نقل قطر من نظرة مُستقرة إلى إيجابية، مُشيرين إلى أن «قطر تملك واحدًا من أعلى الدخول في العالم للأفراد، فضلًا عن تمكنها من تحسين أداء الدين العام الذي جاء نتيجة رفع أسعار النفط بسبب حرب أوكرانيا، وكذلك مرور العالم بأزمة كورونا».

وأشاروا إلى أن قطر «تعتبر واحدة من الاقتصادات في العالم التي شهدت نموًا وتقدمًا، وذلك لما تملكه من احتياطات ضخمة من الغاز والمواد الطبيعية، وقدرتها على تقليص كلفة الاستخراج».

وقالوا: إن امتلاك الدوحة قيمة عالية في الأصول، ووجود الاستقرار السياسي والاقتصادي والمالي وقدرة الدوحة على إدارة اقتصادها بطريقة كبيرة، ساعدها ذلك في الحصول على هذه التصنيفات.

وتوقعوا أن تستفيدَ قطر بشكل كبير جدًا من أسعار الغاز المُرتفعة والطلب الكبير عليه «والذي ليس من المُتوقع التراجع عنه في المُستقبل».

ورأوا أنَّ هذه التصنيفات تنعكس على قطر إيجابًا، «لأنها ستشجع كخُطوة أولى المُستثمرين الأجانب على الاستثمار في قطر»، إلى جانب التوقعات من السمعة المُميزة التي حصلت عليها من نجاحها في كأس العالم».

سجَّلت 9 % ارتفاعًا خلال نوفمبر 2022.. QNB:

1.84 تريليون ريال أصول القطاع المصرفي

أظهرتْ بياناتُ تقرير QNB ارتفاعَ إجمالي أصول القطاع المصرفي، في قطر بنسبة 0.9 % في نوفمبر من عام 2022 مقارنةً بشهر أكتوبر الماضي، مسجلًا نسبة قدرها 0.4 % في 2022 ليصل إلى 1.845 تريليون ريال.

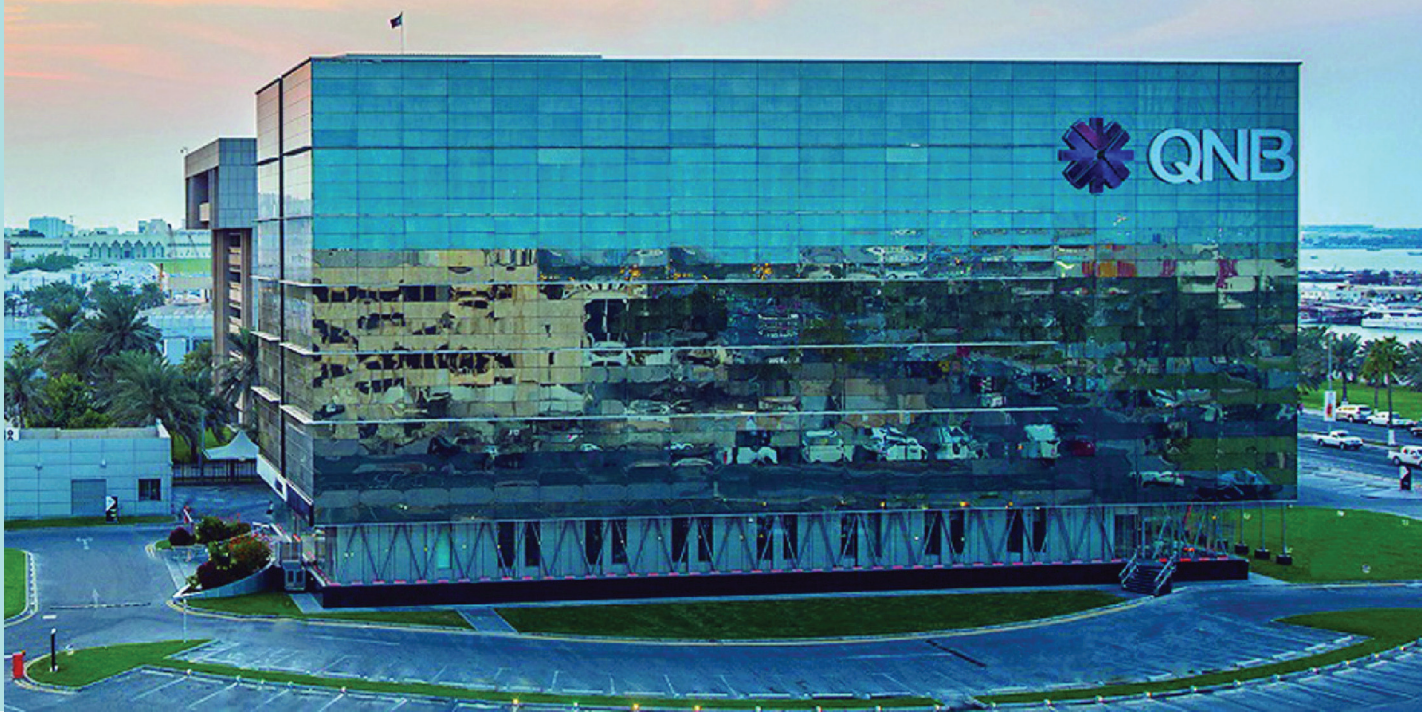

ووفقًا للتقرير فقد ارتفعَ إجمالي محفظة قروض القطاع المصرفي، في قطر بنسبة قدرُها 0.3 % خلال نوفمبر الماضي، مقارنةً بالشهر السابق (مسجلًا نسبة قدرها 0.5+ % في 2022)، فيما ارتفعت الودائع بنسبة 0.4 % خلال نوفمبر 2022 مقارنةً بالشهر السابق (مسجلةً نسبة قدرها 1.6- % في 2022).

وقد دفعَ القطاع الخاص، بصفة أساسية، الائتمانات إلى الارتفاع (مسجلةً ارتفاعًا نسبته 0.8 % في نوفمبر مقارنةً بالشهر السابق). ومع ارتفاع الودائع بنسبة 0.4 % في نوفمبر، انخفضت نسبة الودائع إلى القروض إلى ما نسبته 127.6 % في الشهر نفسه مقابل 127.8 % في أكتوبر من عام 2022.

كما انخفض إجمالي محفظة القروض في نوفمبر بنسبة 0.3 %. بينما سجلت قروض القطاع الخاص المحلي ارتفاعًا بنسبة قدرها 0.8 % مقارنةً بالشهر السابق (مسجلةً نسبة قدرها 5.2+ % في 2022).

وكانَ قطاعَا العقارات، والخدمات والتجارة العامة المساهمَين الرئيسيين في نمو قروض القطاع الخاص لشهر نوفمبر 2022. وارتفع قطاع العقارات (الذي يساهم بنحو 22% في قروض القطاع الخاص) بنسبة 2.0% مقارنة بالشهر السابق (+ 8.7% في عام 2022). ارتفعَ قطاع الخدمات (الذي يساهم بنسبة 29% في قروض القطاع الخاص) بنسبة 0.7% مقارنة بالشهر السابق (+ 8.5% في عام 2022).

وارتفعَ قطاعُ التجارة العامة (الذي يساهم بنسبة 20% في قروض القطاع الخاص) بنسبة 0.9% مقارنة بالشهر السابق (0.8% في عام 2022)، بينما ارتفع قطاع الاستهلاك (الذي يساهم بنحو 21% في قروض القطاع الخاص) بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر السابق (+ 5.1% في عام 2022) خلال شهر نوفمبر 2022. انخفضت القروضُ خارج قطر بنسبة 2.9% مقارنة بالشهر السابق (10.4%- في عام 2022) خلال شهر نوفمبر 2022.

> 2 %
>
> **نسبة ارتفاع قروض القطاع العقاري**

وفي نوفمبر من عام 2022، ارتفع إجمالي قروض القطاع العام بنسبة 0.2 % مقارنةً بالشهر السابق (مسجلًا نسبة قدرها 6.9+ % في 2022). انخفض القطاع الحكومي (الذي يمثل حوالي 30% من قروض القطاع العام) بنسبة 0.9% مقارنة بالشهر السابق (25.5%- في عام 2022)، بينما انخفض قطاع المؤسسات شبه الحكومية بنسبة 1.1% مقارنة بالشهر السابق (+ 1.1% في عام 2022). ومع ذلك، ارتفع قطاع المؤسسات الحكومية (يمثل 65% من قروض القطاع العام) بنسبة 0.2% مقارنة بالشهر السابق (+ 4.5% في عام 2022).

وارتفعت ودائعُ القطاع الخاص بنسبة 2.3 % في شهر نوفمبر من عام 2022 مقارنةً بالشهر السابق (مسجلةً نسبة قدرها + 12.5 % في 2022)، ما أدى إلى ارتفاع إجمالي في ودائع القطاع المصرفي، في قطر. على صعيد القطاع الخاص، ارتفع قطاع الشركات والمؤسسات بنسبة 4.6% مقارنة بالشهر السابق (+ 23.8% في عام 2022). وفي الوقت نفسه، انخفض قطاع المستهلكين بشكل طفيف بنسبة 0.1% مقارنة بالشهر السابق (+ 1.9% في عام 2022) خلال نوفمبر 2022.

وارتفعت ودائعُ القطاع العام بنسبة 0.1 % مقارنةً بالشهر السابق (مسجلةً نسبة قدرها 10.2+ % في 2022). بالنظر إلى تفاصيل القطاع، شهد قطاع المؤسسات شبه الحكومية قفزة هائلة بنسبة 15.9% مقارنة بالشهر السابق (+ 28.1% في عام 2022).

ومع ذلك، انخفض قطاع المؤسسات الحكومية (يمثل حوالي 60% من ودائع القطاع العام) بنسبة 3.1% مقارنة بالشهر السابق (+ 25.8% في عام 2022)، في حين انخفض القطاع الحكومي (يمثل حوالي 25% من ودائع القطاع العام) بنسبة 0.1% مقارنة بالشهر السابق. (20.1%- في عام 2022).

وواصلت ودائعُ غير المقيمين انخفاضَها الحاد خلال العام وانخفضت بنسبة 3.3% مقارنة بالشهر السابق (33.3%- في عام 2022) في نوفمبر 2022.

الفائض المالي يعكس النمو القوي للاقتصاد القطري

228 مليار ريال إيرادات موازنة 2023

بدء العمل بالموازنة الجديدة مطلع العام الجاري التى تحمل مؤشرات قوية على نمو الاقتصاد القطرى بدعم الانفاق الكبير على المشروعات الكبرى وتطوير اراضى جديدة للمواطنين

وأولت الموازنة اهتماماً كبيراً بالمشاريع الكبرى والرئيسية، حيث تم تخصيص مبلغ 63.9 مليار ريال ما يؤكد استمرار عجلة التنمية وعدم ارتباطها بأحداث معينة.

وتتضمن الموازنة تنفيذ 22 مشروع جديد بتكلفة قدرها 9.8مليار ريال خلال العام الجديد ما يفتح المجال أمام القطاع الخاص لزيادة المشاركة فى تنفيذ هذه المشروعات الطموحة

ويعزى الارتفاع في مخصصات المصروفات التشغيلية بالموازنة الجديدة إلى تكاليف استدامة المرافق العامة والبنية التحتية التي سيكون لها دور مهم في مرحلة ما بعد كأس العالم، حيث قامت الدولة ببناء بنية تحتية متكاملة ستكون ركيزة أساسية لتطور الاقتصاد المحلي وازدهاره.

وتبرهن الموازنة على مدى بُعد نظر القيادة في تأثير الأحداث العالمية والإقليمية على أسعار النفط لذلك اعتمدت 65 دولار للبرميل رغم أن سعره حالياً يتخطى 80 دولار، واستنادا إلى ذلك فإن تقديرات إجمالي إيرادات النفط والغاز لعام 2023 تبلغ 186 مليار ريال، بالمقارنة مع 154 مليار ريال لعام 2022، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 20.8 %.

وتم الإبقاء على تقديرات الإيرادات غير النفطية لعام 2023 ثابتة، بالمقارنة مع موازنة عام 2022 عند مبلغ 42.0 مليار ريال. ما يؤكد أن مشاريع التوسع في إنتاج

الغاز المسال تؤتي ثمارها وتنعش الاقتصاد القطري. وهذا يدل على أن الموازنة قادرة على إنجاز أهدافها مع التخطيط لتحقيق فوائض مالية تستخدم في تحقيق أهداف التنمية واستكمال المشاريع الرئيسية في إطار رؤية قطر الوطنية 2030.

ويعد الفائض التقديري (29 مليار ريال)

> **وزير المالية:**
>
> **29 مليار ريال الفائض و199 مليارًا المصروفات**

في موازنة قطر للعام المقبل هو الأول بهذا الحجم خلال العشرية الأخيرة، ويعزى إلى ارتفاع الإيرادات النفطية بنسبة 20.8 بالمئة بفضل ارتفاع متوسط أسعار النفط عند 65 دولارا للبرميل، الأمر الذي أفضى لزيادة الإيرادات الكلية بنسبة 16.3 بالمئة، بالمقارنة مع موازنة 2022، إضافة إلى انخفاض المصروفات بنسبة 2.6 بالمئة مع

انتهاء المصروفات المتصلة باستضافة بطولة كأس العالم FIFA قطر 2022.

وتثبت بيانات الموازنة أن دولة قطر من الدول القلائل التي تستطيع تحقيق فائض في الموازنة ومواصلة النمو في الناتج الإجمالي على الرغم من انكماش الاقتصاد العالمي، وذلك بفضل جهود الحكومة المتواصلة لتنويع مصادر إيراداتها، وتعزيز كفاءة الإنفاق العام سيما فيما يتعلق بالسعر المتحفظ على مستوى سعر برميل النفط، ومنح فرص أكبر للقطاع الخاص مما يعزز الثقة لدى المستثمرين، وخلق المزيد من فرص العمل، ولتواصل دولة قطر دورها الريادي بأن تكون أحد أهم اللاعبين الأساسيين في الاقتصاد العالمي والمضي قدمًا في مسيرة النمو بمنأى عن مخاوف الانكماش التي تهدد الكثير من الاقتصادات العالمية

زيادة مخصصات

وتشير مقارنة موازنتي العام الجاري 2022 والمقبل 2023 إلى زيادة مخصصات ثلاثة من أبواب الموازنة هي الرواتب والأجور و المصروفات الجارية والمصروفات الثانوية، لتشكل على التوالي 31 بالمئة و34 بالمئة و 3 بالمئة من إجمالي مصروفات موازنة 2023، بينما شكلت 29 بالمئة و33 بالمئة و 2 بالمئة على التوالي من إجمالي مصروفات موازنة 2022،

> **180 مليار ريال**
> **إيرادات النفط والغاز بزيادة**
> **% 20.8**

وتراجعت مخصصات باب المصروفات الرأسمالية من 36 في المئة من إجمالي الإنفاق بموازنة 2022 إلى 32 بالمئة في موازنة 2023.

وكان سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية، قد أشار الى أن فائض موازنة دولة قطر للعام المالي 2023 والمتوقع أن يبلغ 29 مليار ريال، سيتم توجيهه لسداد الدين العام، ودعم احتياطيات مصرف قطر المركزي، وزيادة رأس مال جهاز قطر للاستثمار.

وكشف سعادة وزير المالية عن أن ارتفاع الإيرادات المقدرة لعام 2023 إلى جانب الانخفاض المحدود في المصروفات، أديا إلى تحويل رصيد الموازنة من عجز إلى فائض يقدر بمبلغ 29.0 مليار ريال.. مضيفًا أن وزارة المالية ستعمل على تعزيز الاحتياطات المالية للدولة من خلال تحويل الفائض إلى حساب الاحتياطي العام وفقًا لأحكام قانون النظام المالي للدولة الصادر بالقانون رقم (2) لسنة 2015. أما فيما يتصل بالإيرادات غير النفطية، فأشار سعادته إلى الإبقاء على تقديرات الإيرادات غير النفطية لعام 2023 ثابتة بالمقارنة مع موازنة عام 2022، عند مبلغ 42.0 مليار ريال، موضحًا أن الوزارة تعمل حاليًا بالتنسيق مع الجهات المعنية على دراسة تطبيق بعض الإجراءات التي من شأنها زيادة تحصيل الإيرادات غير النفطية خلال عام 2023، من ضمنها توسيع قائمة السلع المشمولة بالضريبة الانتقائية ومراجعة بعض الرسوم الحكومية. ولم تتم إضافة تقديرات الإيرادات الناتجة عن التطبيق المحتمل لهذه الإجراءات خلال عام 2023 في الموازنة من مبدأ تقديم تقديرات متحفظة للإيرادات العامة، وأكد أن خطة زيادة الإيرادات غير النفطية تحرص على مراعاة الظروف الاقتصادية ومراعاة الآثار المُحتملة للإجراءات على القطاع الخاص وأداء الأعمال.

وفي سياق حديثه عن المصروفات في الموازنة العامة لعام 2023، أشار

سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية، إلى انخفاض إجمالي المصروفات المخطط لها لعام 2023 بنسبة 2.6 % عن عام 2022 لتبلغ 199.0 مليار ريال.. موضحًا أن أهم متغيرين في مصروفات عام 2023 بالمقارنة مع عام 2022 هما زيادة الإنفاق على باب الرواتب والأجور وانخفاض الإنفاق على باب المشروعات الرئيسية. وقد ارتفعت مخصصات الرواتب والأجور في موازنة عام 2023 بمقدار 4.0 مليارات ريال عن عام 2022 لتصل إلى مبلغ 62.5 مليار ريال، ما يمثل زيادة بنسبة 6.3 %. وتعزى هذه الزيادة إلى زيادة التوظيف في القطاع العام في ظل الهيكلة الحكومية الجديدة والتي تم اعتمادها من قبل حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير البلاد المفدى في نهاية عام 2021، وإعادة صرف المنح وبعض البدلات خلال العام الجاري، بالإضافة إلى اعتماد قانون التقاعد الجديد وتوجيهات سمو الأمير المفدى باعتماد الحد الأدنى للمعاش التقاعدي.

مستويات الانفاق

ويرى خبراء أن من أهم ملامح الموازنة الجديدة وجود فائض مقابل عجز كان موجودا بموازنة 2022، ويرجع هذا الفائض جزئيا إلى اعتماد سعر متوقع لبرميل النفط عند 65 دولارا مقابل 55 دولارا للعام 2022، وهو ما ترتب عليه ارتفاع الإيرادات النفطية المتوقعة من 154 مليار ريال في العام الجاري إلى 186 مليار ريال في 2023.

وقالوا ان الموازنة تتميز بالمحافظة على مستوى إنفاق قريب جدا من مستواه في العام 2022، وهى مستويات إنفاق إيجابية جدا ومشجعة للأسواق، وستؤثر بشكل مهم ومباشر على أسواق المال، وعلى الحركة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بشكل عام

ملامح قوية

واشاروا إن أهم ملامح الموازنة الجديدة للدولة استحواذ قطاعي التعليم والصحة على قرابة 20 بالمئة من المصاريف، الأمر الذي يوضح الاهتمام البالغ الذي توليه قطر للعنصر البشري والاستثمار فيه.

ويروا أن السعر المفترض في الموازنة (65 دولارا للبرميل) منطقي كون أسعار النفط خلال العام الحالي كانت أعلى من هذا المستوى، مضيفا: "هذه نقطة، النقطة الثانية أن دولة قطر تعتمد في معظم إيراداتها على الطاقة، وعلى مجال عقود الغاز، وهذه الإيرادات المتأتية منه هي أقل في تقلبات أسعارها من أسعار النفط، خاصة أن قطر تتبع أسلوب توقيع عقود طويلة الأجل مع الدول المستوردة للغاز القطري، وبالتالي فدرجة تذبذب أسعار الغاز في تلك العقود هو أقل من تذبذب أسعار النفط، ما يعني أن الاقتصاديات التي تعتمد بشكل كلي على النفط ستكون معرضة أكثر منها لتقلبات الأسعار".

ولفتوا إلى استمرار الدولة في نهجها بالإنفاق على المشاريع الرأسمالية واستكمالها، معتبرا أن النفقات المرصودة لها شهدت تراجعا ليس بكبير عن العام 2022، وذلك على الرغم من انتهاء المشاريع المرتبطة بكأس العالم، الأمر الذي يوضح حرص الدولة على الاستمرار في تحفيز النمو الاقتصادي.

> **21.1 مليار ريال لقطاع الصحة و18.1 مليار ريال للتعليم**

قفزت 9.6 % خلال عام 2022.. مصرف قطر المركزي:

230 مليار ريال الاحتياطيات الدولية والسيولة

ارتفعت الاحتياطيات الدولية والسيولة بالعملات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي في ديسمبر الماضي، بنسبة 9.6 بالمئة على أساس سنوي لتصل إلى 230.026 مليار ريال قياساً مع 209.932 مليار ريال في الفترة ذاتها من العام الماضي، فيما سجلت نمواً شهريا بنسبة 2.7 بالمئة مقارنة مع نوفمبر 2022.

وأظهرت الأرقام الصادرة عن مصرف قطر المركزي، ارتفاع الاحتياطيات الدولية الرسمية لمصرف قطر المركزي لتصل إلى 172.092 مليار ريال بنهاية ديسمبر الماضي بنسبة نمو 12.4 بالمئة مقارنة مع 153.103 مليار ريال في الفترة ذاتها من العام 2021، فيما سجلت نمواً بنسبة 3.6 بالمئة مقارنة مع شهر نوفمبر 2022 والتي بلغت حينها 166.109 مليار ريال، مدفوعة بقفزة في أرصدة المركزي من السندات وأذونات الخزينة الأجنبية بنسبة 20.4 بالمئة، إلى نحو 131.772 مليار ريال في ديسمبر الماضي مقارنة مع مستوى

> **ارتفاع مخزون الذهب إلى 19.6 مليار ريال**

109.401 مليار ريال في ديسمبر 2021.

وتتكون الاحتياطيات الرسمية من مكونات رئيسية هي: السندات وأذونات الخزينة الأجنبية، والأرصدة النقدية لدى البنوك الأجنبية، ومقتنيات الذهب، وودائع حقوق السحب الخاصة، وحصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي. ويضاف إلى الاحتياطيات الرسمية موجودات سائلة أخرى (عبارة عن ودائع بالعملة الأجنبية) بحيث تشكل الاثنتان معا ما يعرف بالاحتياطيات الدولية الكلية. في المقابل، تراجع رصيد ودائع حقوق السحب الخاصة من حصة دولة قطر لدى صندوق النقد الدولي مع نهاية شهر ديسمبر 2022 إلى 5.258 مليار ريال، مقارنة مع 5.518 مليار ريال في الفترة نفسها من العام الماضي.

كما انخفضت الأرصدة لدى البنوك الأجنبية إلى 15.469 مليار ريال بنهاية ديسمبر 2022 مقارنة بمستوى 26.135 مليار ريال في ديسمبر 2021. وعلى صعيد آخر، ارتفع مخزون الذهب مع نهاية ديسمبر 2022 إلى 19.591 مليار ريال، مقارنة مع 12.047 مليار ريال في ديسمبر من العام الماضي.

الأعلى في تاريخ بطولات كأس العالم

17 مليار دولار عوائد اقتصادية للمونديال

بلغت العوائد المالية المحققة من استضافة كأس العالم قطر 2022 نحو 17 مليار دولار، وهي عوائد مختلفة آنية ومستقبلية، كان قد توقع المنظمون أن تتحقق من خلال تنظيم أحداث البطولة الرياضية الأكبر والأشهر على مستوى العالم.

وفي مقدمة هذه العائدات الآنية تلك التي تحققت من خلال الدخل المالي من إنفاق القادمين إلى قطر لمتابعة المونديال الذين أكدت تقديرات إحصائيات اللجنة المنظمة أن عددهم بلغ نحو 1.2 مليون زائر، وكذلك من مبيعات التذاكر التي قاربت 3 ملايين تذكرة.

ورقم العائدات المقدر بـ17 مليار دولار، هو رقم لم تصل إليه أي دولة استضافت البطولة من قبل، ويمثل أعلى عوائد في تاريخ كأس العالم.

وبحسب الأرقام الرسمية المعلنة، تُقدَّر العائدات المالية المباشرة من تنظيم البطولة بنحو 8 مليارات ريال (2.2 مليار دولار)، بينما تُقدَّر العائدات الاقتصادية طويلة الأجل خلال الفترة من 2022 إلى 2035 بنحو 9.9 مليارات ريال (2.7 مليار دولار) وسط ارتفاع عائدات السياحة خلال فعاليات كأس العالم وما بعدها.

ويُعَد قطاعا الطيران والضيافة من أكبر المستفيدين من تنظيم الحدث الرياضي الأبرز.

وقدّر الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) أن نحو 5 مليارات شخص عبر العالم شاهدوا مباريات كأس العالم، ومن الممكن أن يسعى نحو 40 مليون شخص لزيارة الدولة بعد انتهاء البطولة، وكل هذا يعزز من حجم العائدات المالية المرتبطة باستضافة قطر لكأس العالم.

بحلول عام 2030.. وكالة ترويج الاستثمار :

17 مليار دولار مكاسب الاقتصاد الدائرى فى قطر

سلطت دراسة لوكالة ترويج الاستثمار الضوء على الفرص الواعدة للاستثمار الأخضر في إدارة النفايات، وتوقعت أن يوفر نموذج الاقتصاد الدائري في قطر منافع مالية واجتماعية وبيئية جمة، تناهز قيمتها 17 مليار دولار بحلول عام 2030، أي ما يوازي 10 بالمئة من مجمل الناتج المحلي، فضلا عن خلق 19 ألف فرصة عمل.

وقالت الدراسة التي تستكشف الإمكانيات الكامنة في قطاع إدارة النفايات بدولة قطر: إن الاتصال المتطور والبنية التحتية الحديثة بها يوفران فرصا واعدة للمستثمرين المحتملين في مجالات إعادة تدوير النفايات، واستخدامها كوقود، واسترجاع المواد.

وأضافت: «تتطلع قطر -وهي مركز لوجستي وتجاري يتميز بتواصل لا يضاهى، ويصنف الأول عربيا على مؤشر الأمان المالي العالمي، ويفخر بوجود مبادرات حكومية واسعة تدعم المستثمرين الأجانب - إلى قيادة صناعة إدارة النفايات المستدامة مستقبلا».

وأشارت في هذا الصدد إلى 4 عوامل تستند إليها صناعة إدارة النفايات في دولة قطر، هي: /إعادة التدوير/ حيث يشجع البرنامج المتكامل لفرز وإعادة تدوير النفايات واستراتيجية التنمية الوطنية الثانية في قطر تبني تقنيات إعادة التدوير، بما يشمل استخدام نحو 20 بالمئة من المواد المعاد تدويرها في مشاريع الإنشاءات.

وذكرت أن العامل الثاني يتمثل في /

> **فرص واعدة للمستثمرين فى اعادة تدوير النفايات**

استخدام النفايات كوقود/ إذ تولد قطر، وهي أول دولة بمجلس التعاون الخليجي تطلق مثل هذا البرنامج، أكثر من 30 ميغاوات من الكهرباء في مركز معالجة النفايات الصلبة المحلية.

وفي العامل الثالث /استرجاع المواد/، وأوضحت الدراسة أن النفايات المنتجة في قطر تتضمن ما نسبته 5 بالمئة من المعادن، تشتمل على الحديد (70 بالمئة)، والألومنيوم (30 بالمئة).

ولفتت في تناولها للعامل الرابع الموسوم /الشراكات/، إلى إطلاق وزارة البلدية والبيئة (سابقا) منصة استثمارية بعنوان /فرص/ لتشجيع الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص، واستغلال الفرص التي توفرها التكنولوجيا الإبداعية في هذا المجال، مبرزة في هذا السياق أن هيئة الأشغال العامة /أشغال/ كانت هي الأخرى قد أطلقت أول مشروع مشترك بين القطاعين العام والخاص لمعالجة المياه المستعملة بقيمة تبلغ 1.5 مليار دولار وذلك لترشيد استهلاك المياه، واستخدام الموارد المائية غير التقليدية، الأمر الذي من شأنه تحفيز الاستثمار المحلي والأجنبي على غرار المشاريع الأخرى المشتركة ما بين القطاعين العام والخاص في قطر.

ونوهت دراسة وكالة ترويج الاستثمار بأن سوق إدارة النفايات في قطر تلقى الدعم من وجود تسع منشآت لإدارتها، بالإضافة إلى التزام حكومي راسخ بإعادة التدوير بهدف تحفيز النمو الاقتصادي والحفاظ على رأس المال البيئي للدولة في آن واحد.

أوضحت الدراسة أن استراتيجية قطر الوطنية للبيئة والتغير المناخي، الهادفة إلى إغلاق المطامر غير الصحية وإعادة تأهيلها، بالإضافة إلى إعادة تدوير 15 بالمئة من مجمل النفايات البلدية، توفر فرصا مجزية في كافة أجزاء سلسلة القيمة ذات الصلة بإدارة النفايات.

وأشارت إلى أن دول مجلس التعاون الخليجي، ومنها قطر، تتميز بكونها بين الأكثر حضرية في العالم، حيث يتركز 85 بالمئة من السكان في المدن، ومن المنتظر أن ترتفع تلك النسبة إلى 90 بالمئة بحلول عام 2050، وقد استثمرت

قطر، في سياق تخطيطها للاستدامة، في بناء مدن ومناطق تتبنى النظام الدائري، على غرار لوسيل ومشيرب قلب الدوحة، وستشكل هذه المناطق نماذج للحياة المستدامة، حيث يعد جمع النفايات وفق أسلوب الشفط، ومنشآت معالجة المياه المستعملة، والتبريد المركزي، والمنشآت المركزية، وأسس المنظومة العالمية لتقييم الاستدامة، القاعدة وليس الاستثناء.

نموذج مستدام

ورأت أن بناء هذا النموذج المستدام بات ضرورة ملحة خلال العقود المقبلة، «وفي حين تؤدي المنظمات الدولية وغير الحكومية دورا محوريا في تبني النظام الدائري وتعزيز استخدامه، يتوجب على المستثمرين والشركات لعب الدور الرئيسي المتمثل في توسيع هذه الصناعة إذ سيولد توجيه الاستثمارات نحو قطاع إدارة النفايات المستدام تأثيرا مضاعفا يدعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وسيثمر ذلك مزايا اقتصادية مباشرة وغير مباشرة، حيث ستشكل المخلفات الصناعية أكبر مصدر للإيرادات في سوق النفايات العالمية بنسبة 50 بالمئة، فضلا عن التداعيات الإيجابية طويلة الأمد لحماية البيئة، مع اعتماد جزء كبير من الناتج الاقتصادي للعالم على التنوع البيئي».

ويأتي ذلك، فيما أشارت الدراسة إلى أن كمية المخلفات السنوية يتوقع أن تبلغ نحو 3.4 مليار طن على المستوى العالمي بحلول عام 2050، ولاحظت أنه بالرغم من ذلك يحمل هذا الرقم في طياته فرصا واعدة للاستثمار المستدام في مجالات إدارة النفايات والتطور التكنولوجي في ظل اقتصاد دائري متقدم، خصوصا أن هذه المنطقة تنتج نحو 6 بالمئة من مجمل نفايات العالم، وتتراوح فيها سبل التخلص منها ما بين المكبات العشوائية المفتوحة والمطامر، وصولا إلى منشآت الفرز وإعادة التدوير

توصية بتوزيع 0.60 ريال للسهم

14.3 مليار ريال أرباح QNB بنمو 9 % خلال 2022

أعلنت مجموعة QNB، أحد أكبر المؤسسات المصرفية في منطقة الشرق الأوسط وافريقيا، أن مجلس الإدارة اعتمد البيانات المالية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022 خلال اجتماعه مؤخراً، وبلغ صافي الأرباح قبل تأثير التضخم عالي الشدة مبلغ 16,1 مليار ريال قطري (4,4 مليار دولار أمريكي) للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2022، بزيادة نسبتها 22% مقارنة بالعام السابق.

وبالرغم من تأثير التضخم عالي الشدة في جمهورية تركيا، تمكنت المجموعة من زيادة صافي الأرباح بعد تأثير التضخم عالي الشدة بنسبة 9 % لتبلغ 14,3مليار ريال قطري (3,9 مليار دولار أمريكي).

وبناءً على الأداء المالي القوي الذي تم تحقيقه خلال عام 2022، يوصي مجلس الإدارة الجمعية العامة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 60 % من القيمة الاسمية للسهم (بواقع 0,60 ريال قطري للسهم الواحد)، علماً بأن البيانات المالية لعام 2022 ومقترح توزيع الأرباح تخضع لموافقة مصرف قطر المركزي.

كما ارتفع الدخل التشغيلي بنسبة 24 % إلى 35,1 مليار ريال قطري (9,6 مليار دولار أمريكي)، مما يعكس نجاح مجموعة

> **35,1 مليار ريال**
> **الدخل التشغيلي**
> **بزيادة 24 %**

> **1189 مليار ريال**
> **إجمالي الموجودات**
> **بنمو 9 %**

QNB في الحفاظ على نمو قوي ومستدام في مختلف مصادر الدخل.

وبلغ إجمالي الموجودات1,189 مليار ريال قطري (327 مليار دولار أمريكي) بزيادة نسبتها 9% عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر2021. وكان المصدر الرئيسي لنمو إجمالي الموجودات هو القروض والسلف التي نمت بنسبة 6 % لتصل الى 808 مليار ريال قطري (222 مليار دولار أمريكي). وقد تم تمويل هذا النمو بشكل أساسي من خلال ودائع العملاء التي ارتفعت بنسبة 7 % لتصل إلى 842 مليار ريال قطري (231 مليار دولار أمريكي) مقارنةً بالعام الماضي. وقد ساهم ذلك في بلوغ نسبة القروض إلى الودائع 95,9 % كما في 31 ديسمبر 2022 مما يعكس التحسن في سيولة المجموعة.

كما استمرت المجموعة بأخذ العديد من المبادرات التي تهدف الى خفض المصاريف وايجاد مصادر مستدامة لتوليد الدخل. وقد ساعد ذلك على تحسن نسبة الكفاءة (نسبة التكلفة إلى الدخل) من 22,2%الى 19,7% في 31 ديسمبر 2022، والتي تعتبر واحدة من أفضل النسب بين المؤسسات المالية الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا.

> **808 مليارات ريال القروض والسلف بنمو 6%**

وبلغ معدل القروض غير العاملة كنسبة من إجمالي محفظة القروض مستوى 2,9% كما في 31 ديسمبر 2022، وهو من بين أدنى المعدلات على نطاق البنوك الرئيسية في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، الأمر الذي يعكس الجودة العالية لمحفظة القروض وفعالية سياسة إدارة المخاطر الائتمانية. كما قامت المجموعة خلال السنة بتكوين مخصصات لخسائر القروض بمبلغ 8,8 مليار ريال قطري (2,4 مليار دولار أمريكي) وذلك كإجراء وقائي لحماية المجموعة من أي خسائر قروض محتملة. وقد ساهم ذلك في وصول نسبة تغطية القروض غير العاملة الى مستوى 99 %، الأمر الذي يعكس استمرار النهج المتحفظ الذي تتبناه المجموعة تجاه القروض المتعثرة.

ارتفع إجمالي حقوق المساهمين إلى 106 مليار ريال قطري 29) مليار دولار أمريكي(، بزيادة 6% عن العام السابق. وبلغ العائد على السهم 1,44ريال قطري (0,40 دولار أمريكي).

وبلغت نسبة كفاية راس المال ((CAR 19,6%كما في 31 ديسمبر 2022 وهي نسبة أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات التنظيمية لمصرف قطر المركزي ولجنة بازل.

ويعمل لدى المجموعة أكثر من 28,000 موظف عبر 1,000 موقع وأكثر من4,800 جهاز صراف آلي.

> **842 مليار ريال ودائع العملاء بارتفاع 7 %**

مجموعة QNB
المؤشرات المالية الرئيسية

	ديسمبر 2022	ديسمبر 2021	معدل النمو
صافي الأرباح قبل تأثير التضخم عالي الشدة	16,1 مليار ر.ق	13,2 مليار ر.ق	22 %
صافي الأرباح بعد تأثير التضخم عالي الشدة	14,3 مليار ر.ق	13,2 مليار ر.ق	9 %
إجمالي الموجودات	1,189 مليار ر.ق	1,093 مليار ر.ق	9 %
القروض والسلف	808 مليار ر.ق	764 مليار ر.ق	6 %
ودائع العملاء	842 مليار ر.ق	786 مليار ر.ق	7 %
إجمالي حقوق الملكية	106 مليار ر.ق	100 مليار ر.ق	6 %
عائد السهم	1,44 ر.ق	1,32 ر.ق	9 %

نتائج البنك المالية السنوية (2022)

صناعة التحقيق في مكافحة غسل الاموال

أحمد ترتير – خبير الجرائم المالية

كيف يمكن للعاملين في مجال التحقيق في مكافحة غسل الاموال أن يقوموا بدور أفضل في محاربة الجريمة المالية؟

تشكل مسؤولية الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي (FATF) والتي تعتبر المعايير الدولية لمكافحة غسل الاموال وتمويل الارهاب وانتشار التسلح تحديا كبيرا للعاملين في هذا المجال كونها المرجع الأساسي الى جانب النتائج المباشرة التي أصبحت الاكثر تأثيرا في تقييم الدول ضمن عملية التقييم المتبادل من قبل المجموعة أو هيئاتها الاقليمية. قد ينصب تركيز الجهات المعنية بالدولة وعلى رأسها البنك المركزي و وحدة التحريات المالية أو مكافحة غسل الأموال، على عدد التوصيات التي تعتبر الدولة ممتثلة لها وكم من النتائج المباشرة فعالية الالتزام بها عالية. لكن الممارسات في بعض الأحيان يغلب التركز فيها على تلبية المتطلبات على حساب مكافحة الجريمة بشكل أكثر منطقية والذي قد يحقق نتائج أفضل من حيث الفعالية.

ترى المجموعة إن تقييم فعالية نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للدولة هو على نفس الدرجة من الأهمية لتقييم التزامها الفني بمعايير أو توصيات مجموعة العمل المالي. يهدف تقييم الفعالية إلى: (أ): تعزيز تركيز مجموعة العمل المالي على النتائج، و(ب) تحديد مدى تحقيق نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الوطني لأهداف معايير مجموعة العمل المالي وكذلك تحديد نقاط الضعف المتعلقة بالنظام، و(ج) تمكين الدول من تحديد أولوية التدابير التي يجب اتخاذها من أجل تحسين نظامها.

العبرة بالنتائج، وكمال قال ديفيد لويس السكرتير الاسبق للمجموعة «ايقاف غاسلي الاموال هو ما يهم وليس عدد نماذج «اعرف عميلك» أو «KYC» التي تمت مراجعتها» فكيف للبنوك المركزية و الموسسات المالية و على رأسها البنوك أن تعمل من اجل نتائج أفضل عوضا عن التفكير فقط بتلبية المتطلبات؟

تصدر الجهات الرقابية التعليمات المنظمة لمكافحة غسل الأموال، ولكن هل التعليمات مناسبة للقطاع؟ فمثلا تعليمات مكافحة غسل الأموال للبنوك وشركات الصرافة لا تناسب قطاعات مثل العقارات و المجوهرات التي يطلب منها ايضا الاحتفاظ ببرامج لمكافحة غسل الاموال. عملية تصنيف مخاطر العملاء التقليدية التي نشهدها في البنوك لكافة العملاء قد لاتبدو منطقية لمعرض صغير للمجوهرات الذي لايرى أنه من المناسب الطلب من المشترين (المقبلون على الزواج) تقديم معلومات عن طبيعة عملهم، أو ان كانو المستفيد الحقيقي من عملية الشراء والحصول على تواقيعهم على نموذج بياناتهم. بالتالي تقوم الجهات المنظمة بتحديد مبالغ يجب عندها الاحتفاظ بمعلومات متكاملة عن العميل (المشتري) وليس لكافة العملاء كما هو الحال في المؤسسات المالية أو البنوك.

عملية اعرف عميلك ضمن نفس القطاع تكون بالعادة متشابه بين المؤسسات الخاضعة الى أن مستوى العناية الواجبة) العناية الواجبة تجاه العملاء هي العمليات التي تستخدمها المؤسسات لجمع وتقييم المعلومات ذات الصلة عن عميل أو عميل محتمل(. يختلف باختلاف مخاطر العميل. الى أي مدى يجب الحصول عن معلومات عن العميل و هل

يجب التحقق منها؟ والاهم من كل ذلك ما هو المصدر الذي يجب أن نحصل على المعلومات منه؟ هل هو العميل؟ ماذا ان كان العميل غاسلا للأموال أو ممولا لارهاب، هل ستثق بالمعلومات التي يقدمها لك على نموذج فتح الحساب؟

نستنتج أن عملية العناية الواجبة يجب أن تكون بعيدة قدر الامكان عن العميل. فاتف أوضحت ضمن توصياتها بأنه يجب أن يتم الاعتماد على مستندات ومعلومات موثوقة ومن مصدر مستقل. بمعنى اخر، المعلومات التي قد يقدمها العميل قد تكون بدون قيمه الا اذا تم التحقق منها من مصادر مستقلة وهي ما تسمى بعملية «العناية الواجبة» والتي تتم عادة بعيدا عن العملاء ودون ان يكونوا على دراية بها.

قد تساعد المعلومات التي يتم الحصول عليها من العميل بما يسمى «بناء ملف Building a Profile» لتساعد في عملية التحقيق التي من الممكن أن تتم على حركاتهم المالية بعد ذلك. ولكن نظرية الحصول على الكم الاكبر من المعلومات قد تتسبب بالازعاج لكثير من العملاء والذين هم في الغالب عملاء شرعيين وأيضا قد لا يمكن الاعتماد عليها. بالتالي عملية مكافحة غسل الاموال لابد وأن تكون مبنية على المخاطر لان احدى مخرجات هذه الطريقة هي تحديد مستوى العناية الواجبة المطلوب (مقدار الازعاج الذي قد يحصل لدى العملاء الشرعيين).

يجب أن يسعى العاملون في مكافحة الجرائم المالية الى بذل العناية المهنية بعيدا عن العملاء (عملاء شرعيين أو غاسلي أموال محتملين) قدر الامكان ويمكننا هنا الاستفادة من الصناعات الاخرى. مثلا تقوم شركات مثل Google, YouTube, TikTok وغيرها الكثير بمحاولة بناء ملف عن عملائها دون ازعاجهم أو طلب تحديث بياناتهم. يمكن لGoogle أن تحدد أين تسكن أوين تعمل من خلال تطبيقات

تحديد الموقع وأيضا تحديد قائمة الاهتمامات من خلال المواقع الالكترونية التي تزورها، و يمكن لـYouTube أن تحديد ما ترغب بمشاهدته من خلال الفيديوهات التي شاهدتها مسبقا، ويمكن لـ TikTok أن تحدد ما يمكن أن يثير اعجابك من خلال ما تقوم به عند مشاهدة المحتوى مثل الضغط على زر الاعجاب أو رفع الصوت أو حتى من تعابير الوجه في حال ارادت الشركة تطبيق هذه الخاصيات أخذين بالاعتبار محددات الخصوصية وما تسمح بها القوانين. المغزى من هذه الامثلة هي الاستفادة مما تقوم به صناعات أخرى من بناء ملف بيانات دون توجيه سؤال واحد لعملائها!

في صناعة مكافحة غسل الاموال من الممكن القيام باشياء مشابه أهمها الانظمة المتاحة لدى مزودي الخدمات التي قد تقوم بجمع بيانات من الانترنت وتقدمها بتقارير منظمة، وأيضا الخدمات التي تقدمها الحكومات كالعنوان الموحد و الاستعلام عن المالك و المستفيد الحقيقي للكيانات الاعتبارية و الهويات الرقمية.

توظيف الذكاء الاصطناعي أيضا متاح في عمليات التحقيق، بدأنا نسمع عن التوجه من Risk-based approach النهج القائم على المخاطر الى Intelligence-led approach النهد القائم على التحريات، و الذي يوظف امكانيات أخرى في عملية التحقيق والتي لا تقتصر على مخاطر العميل أو مبلغ الحركة المالية وانما تتجاوز ذلك الى تحليل البيانات ومقارنتها مع المعلومات الخاصة بأصحابها قبل انشاء تنبيهات للمحققين. فمثلا حركة بمبلغ 10 الاف دولار قد تشكل مبلغ ضخما لعميل في حين تعتبر مبلغا متواضعا لاخر.

بالنهاية المتطلبات وجدت لتساعدنا ولكنها لاتضمن النتائج، الاهم من يقومون بتطبيقها. هل نقوم بتطبيقها بأسلوب منطقي؟ هل فحصنا المنهج الذي نستخدمه ان كان فعالا أم لا؟ هل يمكن أن نقوم بخطوات التحقيق بعيدا عن العملاء؟ هل المنهج الذي نستخدمه يوقف حركات مالية تشكل نسبة معقولة فقط من اجمالي الحركات، أم أننا نزعج غالبية العملاء الشرعيين ؟ وبالنهاية هل تمكنا من ايقاف غاسلي الاموال؟

تدريب وتطوير المحاسبين
رسالة وهدف

بقلم: محمد الوصيف

مدير المشاريع والتطوير

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

منذ تأسيس جمعية المحاسبين القانونيين القطرية وهي تسعى لنشر الوعي المهني والمحاسبي وتدريب وتأهيل المحاسبين والخريجين الجدد بدولة قطر. وفي سبيل ذلك تعمل الجمعية على عقد الورش والدورات التدريبية عبر وسائل التواصل المختلفة؛ ليستفيد منها المحاسبين كافة داخل وخارج قطر. وتضع الجمعية التدريب على قمة أولوياتها؛ إيماناً منها أن التدريب والتطوير هو خط الدفاع الأول لحماية المجتمعات والأعمال والاقتصاد. وفي هذا الإطار تسعى الجمعية لعقد الشراكات والاتفاقيات مع الجهات والمؤسسات المهنية الدولية التي تمنح الشهادات المهنية المتخصصة وتنفيذ برامجها للمحاسبين والخريجين الجدد، كما نعمل على استقطاب الكوادر الفنية المتخصصة من المدربين ذوى الكفاءة والتخصص لتنفيذ تلك البرامج مع التزامنا الدائم بعمل التقييم الدوري للبرامج وأداء المحاضر، كما طرحت الجمعية عدة مبادرات مهنية ميدانية لتدريب وتأهيل الخريجين الجدد وربطهم بسوق العمل بالتعاون مع عدة جهات ومؤسسات محلية ودولية.

وتؤمن الجمعية أن المنظمات الناجحة هي التي تسعى من وراء تدريب وتطوير العاملين لديها لتحقيق أهدافها في النمو والتطور، فالكوادر البشرية المؤهلة هم الوسيلة لبلوغ المنظمة لأهدافها لذلك لا بد من تنمية وتطوير مهارات وقدرات الموظفين على نحو مستمر. فبالرغم مما تنفقه المنشآت من نفقات ومبالغ هائلة على تدريب موظفيها، إلا أن العائد عليها من إيجاد موظفين مدربين ومحفزين يستطيعون النهوض بأعباء عملهم وتطوير أساليب العمل وتحقيق أعلى المستويات في الأداء، يفوق تلك النفقات المالية الإضافية التي ترصدها لتنمية العاملين لديها.

وتتركز الأهداف الاساسية والضرورية بإدارة التدريب والتطوير كونها تشكل قوة الدفع الرئيسية للأداء والكفاءة في الآتي:

- **رفع مستوى الأداء والكفاءة الانتاجية لدى الأفراد والموظفين في المجال المالي والمحاسبي.**
- **تشجيع المحاسبين على ضرورة التطوير والتدريب والحصول على شهادات مهنية معتمدة دولياً.**
- **الالتزام بتطبيق المعايير الدولية في عملهم ومتابعة تعديلات وتغيرات المعايير أولاً بأول.**
- **تأهيل وإعداد الموظفين للقيام بأعمال ذات طبيعة ومواصفات تختلف عن العمل الحالي الذي يقوم به الفرد بالنقل أو بالترقية.**
- **إعداد الخريجين والموظفين الجدد وتهيئتهم للقيام بعملهم الجديد على أكمل وجه.**

إذاً فالتدريب والتطوير لا يقتصران فقط على إعطاء المعلومات، بل يجب أن يقترن بالممارسة الفعلية لأساليب الأداء الجديد، وهذا ما نسعى له أن يكون التدريب شاملا للتدريب النظري والعملي والتطبيق الفعلي للمعلومات التي تم الحصول عليها بما يتماشى مع نطاق عمل الموظف.

وبناءً على ما تم إيضاحة سابقاً نفتخر في جمعية المحاسبين القانونيين القطرية أن أعداد المتدربين لدينا تزداد عاما بعد عام حتى وصلنا في نهاية عام 2022 لتدريب عدد10979 مستفيد ومتدرب ونطمح في العام الجديد 2023 أن يصل إجمالي المستفيدين من خدمات الجمعية إلى 15.000 بنهاية العام من كافة الفعاليات والخدمات التي تنظمها الجمعية، وذلك ضمن رسالة الجمعية في خدمة الاقتصاد الوطني وتحقيق رؤية قطر 2030 التي تضع التنمية البشرية ضمن مرتكزاتها من أجل تطوير وتنمية سكان دولة قطر ليتمكنوا من بناء مجتمع مزدهر.

حلول رائدة لتحقيق أهدافكم المصرفية وازدهار أعمالكم

Leading solutions to achieve your banking goals and prosperity

QNB

qnb.com

Qatar Association of
Certified Public Accountants
جمعية المحاسبين القانونيين القطرية

عناوين التواصل

TEL: +974 4441 2284

MOB: +974 5044 0980 , +974 3363 3455

EMAIL: info@qcpa.org.qa

www.qcpa.org.qa

جمعية المحاسبين القانونيين القطرية | QCPA | @qcpa2018 | @qcpa2018